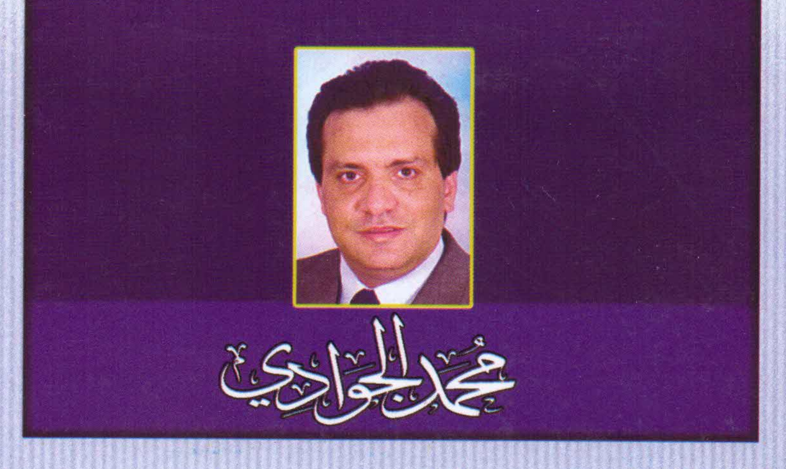
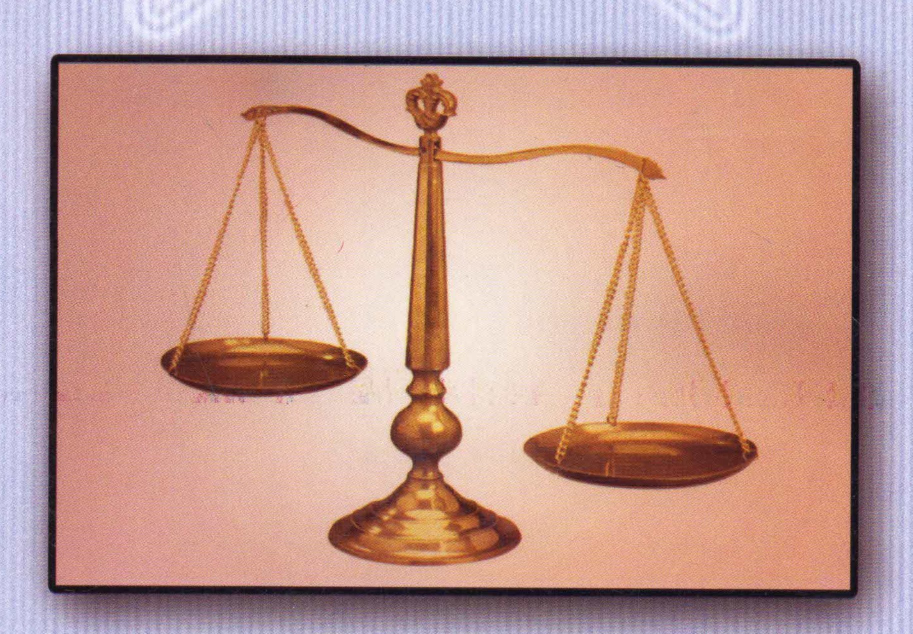


بحران لا يلتقيان

السياسة والقانون بعد ثورة يناير







هذا الكتاب

يضم هذا الكتاب ثلاثين فصلا ومقالا تحاول أن تدرس طبيعة العلاقة بين السياسة والقانون فيما بعد ثورة مصر فى 25 يناير 2011، وهى علاقة شائكة يمكن من دون تجن أن نلجأ فى وصفها إلى ثلاث صفات بارزة، فهى متعددة الصور والتجليات، وهى سريعة التحول والتقلبات، وهى عديمة المنطق والتطلعات. ومع هذا فإن هذه العلاقة أضافت إلى الثورة وقودا، وكرست لها وجودا، وحققت هذين الهدفين بأفضل بكثير مما لو أنها مضت فى سبيل يرتجى التعاون ويتقبل التوظيف ويحقق التأمين الذى لابد لكل ثورة من قدر كبير منه.

تجوب فصول هذا الكتاب آفاقا متباعدة من نقد الواقع القائم والراهن، واستلهام الماضى النافع والناجح، وحوار الخبرة والأمل، وكشف السر والستر. ولا تقف عباراتها عند حدود الاحتراز والتدقيق والتحقيق وإنما هى تستمتع بكثير مما يتيحه الفكر من تجاوز للمنطق الموروث، وما يستدعيه الأدب من لجوء إلى تصوير غير مطروق.



بحران لا يلتقيان

السياسة والقانون بعد الثورة

بحران لا يلتقيان

السياسة والقانون بعد الثورة

الطبعة الأولى
١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م



٩٧ شارع المنتزه - ميدان ألف مسكن - مصر الجديدة
تليفون وفاكس : ٢٦٣٧٣٢٧٢ - ٢٦٣٧٤٢٧٣
٠١٠٠١٦٣٣٧١٨
Email: <shoroukintl@hotmail.com>
http://shoroukintl.com

د. محمد الجوادى

بحران لا يلتقيان

السياسة والقانون بعد الثورة



البرنامج الوطنى لدار الكتب المصرية
الفهرسة أثناء النشر
(بطاقة فهرسة)
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية (إدارة الشئون الفنية)

الجوادى، محمد.

بحران لا يلتقيان: السياسة والقانون بعد الثورة/ محمد الجوادى.

ط١. ـ القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٤م.

١٠٤ص؛ ٢٤سم.

تدمك 978-977-701-129-7

١ ـ مصر الأحوال السياسية.

٢ ـ القانون ـ مصر.

أ ـ العنوان ٣٢٠,٩٦٢

رقم الإيداع ٢٠٢٣١/ ٢٠١٤م

الترقيم الدولى I.S.B.N. 978 - 977 - 701 - 129 - 7

إهـــداء

إلى الصديق الكريم

الدكتور إبراهيم البلال

المحتويات

هذا الكتاب

يضم هذا الكتاب ثلاثين فصلا ومقالا تحاول أن تدرس طبيعة العلاقة بين السياسة والقانون فيما بعد ثورة مصر فى ٢٥ يناير ٢٠١١، وهى علاقة شائكة يمكن من دون تجن أن نلجأ فى وصفها إلى ثلاث صفات بارزة، فهى متعددة الصور والتجليات، وهى سريعة التحول والتقلبات، وهى عديمة المنطق والتطلعات.

ومع هذا فإن هذه العلاقة أضافت إلى الثورة وقودا، وكرست لها وجودا، وحققت هذين الهدفين بأفضل بكثير مما لو أنها مضت فى سبيل يرتجى التعاون ويتقبل التوظيف ويحقق التأمين الذى لابد لكل ثورة من قدر كبير منه.

تجوب فصول هذا الكتاب آفاقا متباعدة من نقد الواقع القائم والراهن، واستلهام الماضى النافع والناجح، وحوار الخبرة والأمل، وكشف السر والستر. ولا تقف عباراتها عند حدود الاحتراز والتدقيق والتحقيق وإنما هى تستمتع بكثير مما يتيحه الفكر من تجاوز للمنطق الموروث، وما يستدعيه الأدب من لجوء إلى تصوير غير مطروق.

وترتاد فصول الكتاب ميادين عدة تتعلق جميعها بموضوعه بدءا من حديث مبكر فى الفصول الثلاثة الأولى عن النظم الأنسب فى حكم الدولة وفى تكوين البرلمان وتنظيم البلديات ثم تنطلق الفصول إلى تعداد لبعض التوجهات الثورية التى كان لابد من الأخذ بها، ثم الحديث عن العدالة كمرفإ وكمرفق، طارحة رؤية متفردة، ثم علاقة القانون بما يبدو خارجا عن نطاقه ثم الحديث عن نماذج لصراع النفوس والنفوذ، وعن بعض الجرائم ممتدة الأثر مما قبل الثورة.

وإنى أدعو الله -سبحانه وتعالى- أن أكون قد أديت بهذا الذى كتبت بعض واجبى تجاه وطنى وأبناء وطنى، وأن يجد بعضهم بعض الفائدة فيما يقرؤون، وأن يجد البعض الآخر

بعض المتعة فيها يطالعون، وأن نعيش حتى نرى فى وطننا كثيرا مما يستحق الفخر والإعجاب والتقليد.

وكلى أمل أيضًا أن يسهم هذا الكتاب أيضًا فى تنمية وعينا بمشكلاتنا وحاضرنا واقتصادنا وتنميتنا وهياكلنا وعيوبنا وأخطائنا وآمالنا وأحلامنا وتطلعاتنا.

والله -سبحانه وتعالى- أسأل أن يجعل عملى هذا خالصا لوجهه، وإن كنت أعلم عن نفسى أنى لا أخلو من الرياء فى كل ما أفعل.

والله -سبحانه وتعالى- أسأل أن يهدينى سواء السبيل، وأن يرزقنى العفاف والغنى، والبر والتقى، والفضل والهدى، والسعد والرضا، وأن ينعم علىّ بروح طالب العلم، وقلب الطفل الكبير، وإيمان العجائز، ويقين الموحدين، وشك الأطباء، وتساؤلات الباحثين.

والله -سبحانه وتعالى- أسأل أن يمتعنى بسمعى وبصرى وقوتى ما حييت، وأن يحفظ علىّ عقلى وذاكرتى، وأن يجعل كل ذلك الوارث منى. والله -سبحانه وتعالى- أسأل أن يذهب عنى ما أشكو من ألم وتعب ووصب وقلق، وأن يهبنى الشفاء والصحة والعافية، وأن يقيلنى من مرضى، وأن يعفو عنى، وأن يغفر لى ما تقدم من ذنبى وما تأخر. وأن يحسن ختامى، وأن يجعل خير عمرى آخره، وخير عملى خواتمه، وخير أيامى يوم ألقاه.

والله -سبحانه وتعالى- أسأل أن يعيننى على نفسى وأن يكفينى شرها، وشر الناس، وأن يوفقنى لأن أتم ما بدأت، وأن ينفعنى بما علمنى، وأن يعلمنى ما ينفعنى، وأن يمكننى من القيام بحق شكره وحمده وعبادته فهو وحده الذى منحنى العقل، والمعرفة، والمنطق، والفكر، والذاكرة، والصحة، والوقت، والقدرة، والجهد، والمال، والقبول وهو -جلّ جلاله- الذى هدانى، ووفقنى، وأكرمنى، ونعّمنى، وحبب فىّ خلقَه، وهو وحده القادر على أن يتجاوز عن سيئاتى وهى ـ بالطبع وبالتأكيد ـ كثيرة ومتواترة ومتنامية فله -سبحانه وتعالى ـ وحده الحمد، والشكر، والثناء الحسن الجميل.

د. محمد الجوادى

الباب الأول

الدولة ونظام الحكم

الفصل الأول

نظام الحكم الأنسب
للظروف المصرية المعاصرة

(١)

منذ قامت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ أصبح المصريون منشغلين بنظام الحكم الذى يضمن لهم حياة كريمة تخلو من الاستبداد والفساد اللذين سيطرا على السنوات السابقة للثورة، وقد كان من الطبيعى أن ترتفع الأصوات المطالبة بتحديد سلطة رئيس الجمهورية، لكن هذا الطبيعى سرعان ما انقلب فى نظر البعض إلى أمر غير مرغوب فيه فى ظل الخوف من فوز الإخوان المسلمين بمقاعد البرلمان، وإذا بكثير من أصحاب الفرصة فى الحديث والكتابة يطالبون بالبدء بالانتخابات الرئاسية قبل أن تأتى الفرصة المتاحة بالإخوان المسلمين..

وكان الرد المنطقى على هؤلاء أن البدء بالانتخابات الرئاسية يعنى إعادة النظام الفرعونى، وهنا راجع كثيرون موقفهم لكن بعضهم أخذ يعلن بصراحة - مشكورة - أو بطريقة مستورة أن النظام الفرعونى أهون عنده من أن يأتى نظام يرفع راية الإسلام!!

هكذا وصلت الأمور فى الجدل السياسى الذى لايعبر بصدق عن الشارع السياسى ولا عن أبناء الثورة لكنه يعبر عن توازن القوى القديم الموجود قبل الثورة وهو التوازن الذى كان يعمل لصالح النظام السابق مع رفع شعارات معارضة أو متحفظة لا تقلل من جوهر خدماته للنظام.

وقد كنت ومازلت أرى الخطر فى مثل هذه المعارك السياسية أو الفكرية يكمن فى مبدأ

القول بإما .. وإما .. وهو منطق سياسى متخلف لايقود إلا إلى العقم الفكرى وبقاء الأحوال على ما هى عليه، بل إننى أزعم أنه كان السبب فى نهاية النظام السابق وفى نهاية شرعيته، وقد وصل الأمر بالسيد نائب رئيس الجمهورية السابق أن يقول للذين حضروا معه جلسة الحوار الوطنى: إما الرئيس!! وإما فتحى سرور!! وكان من الطبيعى أن يكون الرد: بل الرئيس! وهو منطق زاد فى اشتعال الثورة وتأججها.

(٢)

وقد دفعنى هذا إلى ما انفردت به طيلة شهرى مارس وأبريل ٢٠١١ من القول بأن تجرى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية معًا فى نفس اليوم على نحو ما يحدث فى الولايات المتحدة الأمريكية، لكن أحدًا لم يعن بالنظر إلى مثل هذه الفكرة باعتبارها فكرة مثمرة فى حد ذاتها، وإنما فضل الجميع العزف على سيمفونية إما وإما.

وعندما أتيح لى أن أتحدث فى مؤتمر الوفاق الوطنى وكنت لحسن الحظ ثالث من تحدثوا فى الجلسة الموسعة أشرت بكل وضوح إلى أننا يجب أن نتفق قبل وضع الدستور على طبيعة النظام الذى نريده لمصر.

وقلت ضمن ما قلته: إننا أذا أردنا نظاما برلمانيا فإن منصب رئيس الدولة سيفقد مكانته الحالية، وسيصبح شبيها بما هو موجود فى الدول التى تأخذ بالنظام البرلمانى سواء كانت ممالك (بريطانيا) أو جمهوريات (إسرائيل)، ومن ثم لايصبح الحديث عن الانتخابات الرئاسية أمرًا ذا بال، إذ يمكن بالطبع أن يتم اختيار رئيس الدولة بالتوافق فى خطوة لا تقتضى انتخابا مباشرًا من الشعب كله على نحو ما هو قائم.

وينشأ عن هذا أن نبدأ فى رسم علاقة رئيس الوزراء بالأجهزة العديدة التى لا تخضع الآن لرياسته ولا لإشرافه بل إن بعضها يفوق رياسة الوزارة أهمية، وفى هذا الصدد أذكر أننى صرحت فى حديث تلفزيونى منذ أكثر من عام بأن هناك مناصب كثيرة فى مصر أهم وأعلى من رياسة الوزارة.

وقلت إننى لن أتحدث عن منصب القائد العام للقوات المسلحة الذى هو بحكم القانون

وزير الدفاع، لكننى أضيف أيضًا منصب رئيس الأركان الذى هو أهم من منصب رئيس الوزراء (وقد صدق توقعى بعد الثورة إلى الحد الذى جعل البعض يظننى صاحب كرامة أو ولاية)، وأشرت أيضًا إلى أن رئيس المخابرات العامة والنائب العام ومحافظ البنك المركزى ورئيس الجهاز المركزى للمحاسبات يتمتعون بأهمية تزيد كثيرًا على أهمية رئيس الوزراء (وبخاصة إذا كان من طبقة رؤساء الوزراء الذين عرفناهم فى الفترة الأخيرة قبل الثورة وبعدها).

(٣)

فإذا أضفنا إلى هؤلاء الوضع البروتوكولى لرئيسى مجلس الشعب والشورى والوضع البروتوكولى والروحى لشيخ الجامع الأزهر الإمام الأكبر لوجدنا أن منصب رئيس الوزراء أصبح ذا وجاهة ممتزجة بالعجز الحقيقى عن أن يمارسها، أى أنه أصبح رمزًا للوجاهة المعطلة أو الزائفة.

بل إننى تحدثت فى حديث تلفزيونى فى نهاية العام الماضى (٢٠١١) عن تصورى القائل بأن رئيس الوزراء يخشى وزير الداخلية بأكثر بكثير مما يتصوره أى إنسان، وقلت: إننى لا أتصور عقلا ولا منطقًا أن يرد رئيس الوزراء لوزير الداخلية أمرًا، ولا طلبا .. وقد أثبتت قضية اللوحات المعدنية المتداولة الآن أمام القضاء أن كوادر وزارة الداخلية نفسها كانت هى التى كشفت صفقة رئيس الوزراء ووزير المالية التى فرضت عليها!!

وإذا تأملنا التاريخ المصرى المعاصر طيلة الفترة الممتدة من ١٩٥٢ وحتى ٢٠١٠ فإننا نرى الوضع الذى تحدثنا عنه واضحًا جليا بما لايقبل الجدل، لا فى واقعيته ولا فى قابليته للاستمرار.

(٤)

من أجل هذا كان من الطبيعى أن أدعو إلى التفكير فى طبيعة علاقة رئيس الوزراء بهذه المناصب العشرة وشاغليها، ومدى قدرته على قيادتهم أو التأثير فيهم، ومن العجيب أن الشعب المصرى بذكائه كان يعبر عن هذا المعنى بالقول بأن هناك وزارات سيادية لا يملك رئيس

الوزراء من أمرها شيئًا وإنما أمرها موكول للرئيس، وهكذا أصبح رئيس الوزراء مسئولا عن قطاع الخدمات فحسب، وهو قطاع تحول إلى نسيج شبه مهترئ بحكم ضعف معطياته ..

ومع هذا فإن شاغلى منصب رئيس الوزراء لا يمانعون فى أن يظهروا فى المسرحية منتفخى الأوداج وكأنهم رؤساء وزراء بالفعل!! أو وكأنهم وزراء من الأساس.

(٥)

إننى لا أدعو بهذا إلى تفضيل النظام الرئاسى الموضح الحدود والملامح على نظام برلمانى مشوه.. لكننى أدعو إلى وضوح الرؤية والحدود والملامح قبل أن نسمى نظامنا هذا أو ذاك بتسمية هو برىء منها وهى برىء منه.

هل يمكن أن يكون رئيس الوزراء القادم بعد الانتخابات البرلمانية قادرًا على تعيين رئيس المخابرات العامة، والنائب العام، ومحافظ البنك المركزى، وشيخ الأزهر، ورئيس الأركان، ووزير الداخلية؟

هل يمكن أن نثق فى أن رئيس الوزراء الذى سيفرزه ما هو محتمل من عقد الائتلاف بين الأحزاب الإسلامية وبين الوفد واليسار والليبرالين سيكون قادرًا على هذا بعد مشاورات الائتلاف وحسابات الائتلاف والاختلاف والثلث المعطل والثلث المفضل وحلف اليمين بالله مرة وبالطلاق البائن مرة أخرى؟

وكيف يمكن لرئيس وزراء من هذا الطراز أن يستمر فى تأدية مهام وظيفته بينما الائتلاف معلق على كاريكتير لعمرو سليم أو لمصطفى حسين أو لعمرو عكاشة أو بينما الائتلاف خاضع لحسابات صلاح دياب أو أحمد بهجت فتوح أو حسن راتب أو نجيب ساويرس أو توفيق عكاشة، أو محمد الأمين؟

هل يمكن لرئيس الوزراء الذى يفرزه الائتلاف أن يقف أو يجلس أمام علاء الأسوانى أو بلال فضل أم أنه لابد له من الدكتور مجدى راضى أو الدكتور أحمد السمان كى يسمحا بتهريبه إلى وقت لاحق؟

وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لانعدل عن فكرة وجود رئيس وزراء يحمل الأخطاء والتبعات على نحو ما رأينا، وعلى نحو ما أوضحته من قبل فى مقال لى بالأهرام فى مطلع مارس ٢٠١١؟

(٦)

لقد سأل رئيس تحرير سابق رئيس الوزراء الحالى فى اجتماعه الموسع بالصحفيين إن كان هو رئيس الوزراء .. أم أن نائبه هو رئيس الوزراء، وقد أجاب رئيس الوزراء إجابة تنم عن نوع من الذكاء العقيم حين قال لرئيس التحرير: إنه من الواضح أنه لا يعرفه جيدا.. ومن الواضح أن رئيس الوزراء كان دقيقا فى إجابته، وأنه لم يقصد بالفاعل المعرفى رئيس التحرير وإنما قصد نفسه الذى لم يعرف نفسه بعد!!

إننى بكل هذا الذى ذكرته لا أدفع إلى التفكير فى العدول عن النظام البرلمانى إلى النظام الرئاسى أو الفرعونى أو المختلط مع أن كل هذا يمثل خطرًا قائما على مصر وعلى الثورة إذا لم نتدارك الأمر بالتوافق على رؤية محددة فى عصر الوضوح والشفافية الذى لن يقبل منا مرة أخرى:

- أن نزعم أننا نأخذ بنظام برلمانى بينما هو فرعونى.
- أو أن نزعم بأننا نأخذ بنظام مشترك بين الرئاسى والبرلمانى بينما هو مشترك بين الفرعونى والمماليكى.
- أو أن نزعم بأننا نأخذ بنظام رئاسى بينما هو نظام أوتوقراطى فحسب.

(٧)

لست متشائما لكنى أجد من الأمانة أن أفضى بمخاوفى لأبناء قومى، فليس فى العمر بقية تسمح بالمناورة، ولا بإنكار ما أعلم وما أتصور .. ولست منحازًا .. لكنى أجد نفسى خائفًا من أن يقود عدم الانحياز أمثالى إلى عدم الولاء .. وساعتها سنفقد ما تبقى من أمل فى وطن ننتمى إليه.

الفصل الثانى

هل يمكن اعتبار مصر كلها دائرة انتخابية واحدة؟

(١)

هذه فكرة بسيطة قد توصف بأنها جريئة لكنها فى واقع الأمر تمثل الحل النموذجى لإنجاز انتخابات برلمانية مصرية تحظى بقبول الجميع وإن لم تحظ برضاهم التام، وهى قبل هذا فكرة كفيلة بتسهيل عملية إدارة الانتخابات التى لا يمكن أن تتم على النحو السابق الذى كان يعتمد وجود ٢٢٢ دائرة على مستوى الجمهورية مع وجود ٣٠ مرشحًا فى المتوسط فى كل دائرة (بلغ عدد المرشحين فى بعض الدوائر ٨٠ مرشحًا) ومع اختلاف التوصيفات، والصفة الانتخابية.

وجاء التعديل الأخير لقانون مباشرة الحقوق السياسية ليضيف مشكلة جديدة هى الاعتداد بالموطن الانتخابى المثبت فى بطاقة الرقم القومى، مع ما نعرفه من أن هذا يمثل الآن أمرًا غير واقعى ومخالفا لما كانت عليه البطاقات الانتخابية، وإذا أخذنا بظاهر نص التعديل الذى أقره المجلس العسكرى من خلال قانون مباشرة الحقوق السياسية فإننا نواجه بفكرة لم يتوقعها أحد من السياسيين وهى أن تتحدد الدائرة الانتخابية تبعا للعنوان المذكور فى بطاقة الرقم القومى.

(٢)

معنى هذا ببساطة شديدة أن دائرة مثل دائرة قصر النيل ستضم أكثر من مائة مرشح من مرشحى البرلمانات القادمة، أما دائرة الدقى فستضم أكثر من مائتى مرشح لأنها تضم بالإضافة

إلى الدقى حى المهندسين المزدحم بالقيادات الشعبية الإقليمية التى تثبت فى بطاقة الرقم القومى عنوانها فى العاصمة، وهكذا سوف يضطر كثيرون من الآن إلى البدء فى تغيير محال إقامتهم المثبت فى بطاقة الرقم القومى، وهى خطوة لاتختلف كثيرا عن خطوة اللواء الذى كان مساعدا أول لوزير الداخلية، وعضوا فى نوادى القاهرة الاجتماعية والرياضية، ومسئولا عن ملفات تعليمية وثقافية ومع هذا فقد أثبت فى بطاقته الشخصية أنه فلاح وأنه مقيم بقرية من قرى مصر، ولم يكن هذا اللواء واحدا فقط، وإنما كانوا قرابة مائة لواء.

أنقل القارئ معى والكاميرا فى يدى، والمحمول فى يد القارئ يصور به ما يريد، وأذهب به إلى العاصمة الأمريكية واشنطن، وأدخل به على عمارات كبيرة أعرفها فإذا به يرى على صناديق البريد فى مداخل إحدى العمارات كروتا تدل على أن بعض أعضاء البرلمان يقيمون هنا، ونسأل البواب الأمريكى فيقول فى سرعة وببساطة: إن كل نائب لابد له من مقر فى العاصمة حتى وإن لم يكن من سكان العاصمة قبل هذا.

(٣)

هكذا نجد وضعا يعترف بالصواب ويشجع عليه، ونجد وضعا آخر لا يحب الصواب وإنما يعاقب عليه.

ومن العجيب أننا نعود بالكاميرا إلى سنة ١٩١٣ أى قبل ٩٩ عاما أو حتى ٩٨ عاما وشهور فنجد سعد زغلول قد رشح نفسه للانتخابات البرلمانية للجمعية التشريعية فى ثلاث دوائر مختلفة، ففاز فى شبرا كما فاز فى السيدة زينب فى الوقت ذاته، لأن هؤلاء كانوا يريدونه، وأولئك أيضًا كانوا يريدونه .. وكأنما أصبح فى وسعه أن يختار الدائرة التى يريدها هو لأنه يريدها، ولأنه يريد شخصا آخر يحل محله فى دائرة أخرى، ومعنى هذا نظريا أنه يحجب منافسه الذى جاء بعده فى الدائرة الأولى بينما يعطى الفرصة لمنافسه الآخر الذى جاء بعده فى الدائرة الأخرى.

هل يعجز المصريون المحدثون فى القرن الواحد والعشرين عن أن يصلوا إلى ما وصل إليه المصريون الأجداد فى بداية القرن العشرين، أم أننا أصبحنا بحاجة إلى تفكير آخر يتنبه إلى أن العالم أصبح صغيرًا جدًّا بفضل ثورة المعلومات وأنه لم يعد من المناسب أن نعود القهقرى إلى

فكرة التمثيل الإقليمى ضيقة الأفق لنسمع عن نائب لم يسمع عنه أحد غير أهل دائرة صغيرة، ونظن أن هذا هو التمثيل الأفضل فى مجلس الشعب؟

(٤)

هل تكفى مصر دائرة واحدة يترشح فيها الجميع، أم أن الأمر لا يزال بحاجة إلى إيضاح؟

كانت لعبة الدوائر الانتخابية مجالا لسطوة الحكومة والأحزاب وجماعات الضغط على مدى التاريخ الانتخابى لمصر، ويكفى أن أذكر للقارئ قصة الوزارة الائتلافية التى تشكلت فى ١٩٤٩ للتمهيد لإجراء الانتخابات البرلمانية الأخيرة فى عهد الليبرالية ١٩٤٩ وهى الانتخابات التى أعادت الحق إلى صاحبه، وجاءت الجماهير بالوفد إلى مقاعد البرلمان وإلى تشكيل الوزارة (يناير ١٩٥٠).

تشكلت الوزارة الائتلافية فى يوليو ١٩٤٩ عقب إقالة الملك لإبراهيم عبد الهادى، وقبل الوفد لأول مرة منذ ١٩٢٨ أن يشترك فى وزارة ائتلافية، بل إن الوفد قبل ألا تكون له الأغلبية فى هذه الوزارة وأن يعامل كما لو أنه حزب من أحزاب الأقلية الصغيرة، لكن الخلافات حول تعديل الدوائر، وهى اللعبة المفضلة عند أصحاب الحسابات الحزبية الإقليمية، كانت بمثابة الصخرة التى تحطم عليها ذلك الائتلاف المؤقت.

وقد أوردت فى كتابى «على مشارف الثورة» قصة الاتفاقات التى تمت من أجل فض الائتلاف والتخلص من إشكاليات الحرص على مرضاة أطراف عديدة على حساب الحقيقة من ناحية، أو العدالة من ناحية ثانية، أو الإنجاز المرحلى للانتخابات من ناحية ثالثة.. لكننى أشير هنا فقط إلى حقيقة أن فض الائتلاف كان بمثابة الحل الناجز لإتمام الانتخابات عن طريق وزارة محايدة لا تستهدف استرضاء جميع الأطراف.

(٥)

وهنا أؤكد للمصريين المعاصرين الآن أن محاولة استرضاء جميع الأطراف ليست إلا نموذجا للمحاولة الفاشلة لبلوغ مالا يبلغ، ومما يؤسف له أن كثيرين من الذين وصلوا إلى مواقع متقدمة فى مصر، يظنون أن بإمكانهم أن يقنعوا الشعب الطيب بأن هذا ممكن.

وعلى كل الأحوال كما يقول الذين لا يريدون أن يضيعوا وقتهم فى مناقشات جدلية بعيدة عن الواقع فإن النظام المصرى الذى أسقطته ثور يناير ٢٠١١ كان قد توصل إلى مرحلة متقدمة جدًّا فى هذا الفساد العلنى المعروف بتقسيم الدوائر الانتخابية.

وعلى سبيل المثال السريع فإن محافظة الشرقية تضم دائرة الحسينية التى يبلغ عدد الناخبين فى جداولها الانتخابية ٢٦٠ ألف ناخب وفى الوقت ذاته تضم دائرتين أخريين تم تفصيلهما خصيصا لذوى النفوذ فى الوزارة وفى رياسة الجمهورية:

- الدائرة الثالثة ومقرها مركز شرطة منيا القمح ويبلغ عدد الناخبين فيها بتعداد ٢٠٠٠ ما لايزيد على ١١٦ ألف ناخب.
- الدائرة الرابعة وتضم حوالى ١٣٠ ألف ناخب ومقرها نقطة شرطة التلين وهى قرية تابعة لنقطة شرطة وليست مركزا للشرطة.

وهكذا فإن مجموع ناخبى هاتين الدائرتين لايكاد يصل إلى عدد ناخبى الدائرة الرابعة عشرة وهى دائرة مركز شرطة الحسينية.

وقل مثل هذا تماما فى الدائرتين العاشرة والحادية عشرة ومقرهما مركز شرطة فاقوس ونقطة شرطة أشكر، ويدور عدد الناخبين فى كل دائرة من هذه الدوائر حول رقم ١٣٥ ألف ناخب.

(٦)

ومن العجيب أن القاعدة هى هذا التفاوت الرهيب فى أعداد الناخبين فى كل دائرة من هذه الدوائر على مستوى الجمهورية (وعددها ٢٢٢ دائرة)، ومن المستحيل أن يتم إعادة توزيع الدوائر بعدالة فى ظل هذه الأوضاع الكارثية والأوضاع المتكلسة على مدى السنوات والدورات الانتخابية السابقة.

وليس ببعيد عن الأذهان ما قام به الإفساد السياسى قبيل الانتخابات البرلمانية التى جرت فى ٢٠١٠ فقد حشد مجلس الشعب ليصوت على إعادة توزيع الدوائر بحيث ألغى دائرة أحد نواب المعارضة البارزين وهو النائب الشجاع مصطفى بكرى الذى كان قد تصدى للأغلبية قبل هذا فى مواقف كثيرة.

لكن أطرف ما فى الموضوع أن صيحات تعالت فى المجلس يومها من قبيل إحقاق الحق فقالت: ألم يكن الأولى إلغاء دائرة المعهد الفنى التى يمثلها يوسف بطرس غالى وزير المالية وهى لاتضم الا شارعين اثنين فحسب.

ومن الطريف أن أحدا لم يذكر فى المجلس أن هذه الدائرة سميت باسم مقرها الذى لم يكن قسم شرطة ولا نقطة شرطة وإنما كان المعهد الفنى.

ومن الطريف أن هذا «المعهد الفنى» قد تم إلغاؤه وتحول إلى شىء آخر، فهل آن الأوان كى تلغى دائرة المعهد الفنى هذه بعد هروب نائبها إلى حيث لا يعرف الإنتربول نفسه طريقه..

أم أن الوفاء له ولإجرامه فى حق الشعب يقتضى الإبقاء على الدائرة من أجل عيون حليفه الذى سارت بذكر سطوته الركبان..

أم أن منير فخرى عبد النور سيحاول النجاح فى هذه الدائرة باعتبارها دائرة صغيرة وباعتباره قريبا ليوسف بطرس غالى، وباعتباره غير قادر على الفوز لا فى موطنه القديم فى الوايلى ولا فى موطنه الأقدم فى الصعيد، وباعتبار أن جهازا من أجهزة الدولة قد أوصى فى وصيته التى حررها قبل وفاته بضرورة نجاحه لأنه يمثل المعارضة الباردة التى كان النظام السابق يحبها؟

(٧)

ليس هذا هو الوضع الكارثى الذى يواجهنا فى هذه الانتخابات التى نستطيع أن نحقق بها آمال الثورة بينما مخلفات النظام القديم لاتزال تسيطر عليها من خلال قصة الدوائر الانتخابية.

إننى أعتقد أن ما أطرحه من رأى هو الحل السحرى:

- لمشكلة الدوائر (أولا).
- ولمشكلة الموطن الانتخابى (ثانيا).
- بل لمشكلة تصويت المصريين فى الخارج (ثالثا).

ويكمن هذا الحل فى أن ننظر إلى مصر على أنها دائرة انتخابية واحدة ينتخب الناخب لها قائمة أو قائمتين أو قائمة ومستقلين لكنه لا يتمتع فى مكان ما بما لايتمع به غيره فى مكان آخر، بعبارة أخرى فإن اختيارات الناخب إذا أدلى بصوته فى أسوان هى ذاتها اختياراته فى الإسكندرية.

إننى لا أستطيع أن أفهم أننا نريد لمصر مستقبلا واعدًا بينما نحن نقسمها تقسيمات مصلحية.

ولا أستطيع أن أفهم أننا يمكن أن نتفرق بعد كل هذا التوحد الذى نعيشه بفضل طابعى العصر من الكوكبية والمكوكية، وبفضل توحد مشاعرنا فى الثورة وبعدها.

(٨)

إننى أتصور أنه إذا كان عدد أعضاء مجلس الشعب القادم ٤٠٠ عضو، وأراد الإخوان «الذين يمثلون ما يسمى بعبع العلمانيين» أن يثبتوا أنهم لايريدون أكثر من ٤٠ ٪ من مقاعد البرلمان حتى إذا حصلوا على ٨٠ ٪ من إجمالى الأصوات ومعنى هذا أنهم لايريدون أكثر من ١٦٠ مقعدًا حتى لو حصلوا على ما يوازى ٣٠٠ مقعد ..

وعندئذ يمكن لنا أن نتوافق من البداية على ألا تضم قائمة الإخوان إلا ١٦٠ اسما فقط بحيث إنها:

- لو حصلت على ٢٥٪ فقط من الأصوات فإنها لا تستحوذ إلا على ١٠٠ مقعد.
- ولو حصلت على ٤٠ ٪ فإنها تحصل على ١٦٠ مقعدًا.
- أما إذا حصلت على ٨٠ ٪ من الأصوات فإنها تكتفى بـ ١٦٠ مقعدًا فقط وتتوزع المقاعد على الشركاء الآخرين فى الوطن بالنسبة التى يحققونها على مستوى أصوات الناخبين جميعا.

(٩)

بحكم دراستى لعلوم الاحتمالات والإحصاء والمنطق الرياضى وتفوقى فيها جميعًا ـ بفضل

الله- أرى أن هذا هو النظام الأنسب لعهد الثورة الجديد الذى يريد شركاء لا فرقاء والذى لن تنجح مصر فيه إلا بالوفاق لا بالشقاق والذى لا يمكن لنا أن نحقق فيه هدفا ذا بال إذا وقفنا عند الأوضاع القديمة المتردية، والتقليدية، والبالية.. والطرق التى قادت إلى الأزمة وهى بالقطع طرق يستحيل أن تقود إلى الحل.

والله من وراء القصد.

■ ■ ■

الفصل الثالث

أعيدوا مجالس المديريات
بدلًا من المجالس المحلية

(١)

أكاد أزعم أن قانون تنظيم المجالس المحلية يمثل أبرز ملامح النظام السوفيتى الباقية فى مصر، على الرغم من انتهاء عهد الاتحاد السوفيتى، وأبادر بالتحفظ فأقول: إن النظام السوفيتى لم يكن شرا كله، لكن تنظيم المجالس المحلية على النحو المأخوذ به فى الاتحاد السوفيتى يمثل فتحا لا نهاية له لأبواب الفساد، والفساد المقنن، والإفساد المتعمد.

ومع هذا فإن فى مصر كثيرا من المجالس المحلية الممتازة والمميزة التى أدت للوطن كثيرا من الإنجازات على مستوى محلياته، وإن كانت خبرتى بالمحليات فى وطنى الصغير لا تتيح لى أن أعمم الحديث عن نجاحها وصلاحها على مستوى الوطن الكبير، ذلك أن نظام المحليات نفسه يميل إلى الفساد، كما يميل نظام السيارة الفرنسية إلى السرعة، وكما يميل نظام السيارة الإنجليزية إلى البطء.

أى أن هذا الميل طابع مسيطر على الصناعة فى جزيئاتها المختلفة، وفى توجهها العام.

(٢)

كيف بالإنسان المقيم فى قرية من القرى وهو مطالب فى انتخابات المحليات بأن ينتخب ممثلين لقريته فى الوحدة المحلية التى تتبعها، ثم أن يختار ممثلين على مستوى المركز، ثم ممثلين ثوالث

على مستوى المحافظة، وفى كل من هذه المستويات الثلاثة هو مطالب بالحفاظ على ٥٠٪ للعمال والفلاحين، ومطالب بالالتزام بعدد معين فى كل مجلس من هذه المجالس وإلا فقد صوته.

وأكاد أجزم أنى مع ما أتمتع به من علم وقدرة على الالتزام بالنظام، لا أضمن أن أحافظ على سلامة صوتى فى مثل هذه الانتخابات المعقدة.

(٣)

ننتقل بعد هذا إلى المجالس بعد أن تم انتخابها، كيف يمكن لى أن أتصور حدود اختصاصها؟

- هل تعديل هذا الشارع الكبير من أجل مصلحة الجماهير يخضع لمجلس المحافظة، أم لمجلس المركز، أم لمجلس الوحدة المحلية؟
- كيف يمكن حسم تنازع الاختصاصات إذا ما صدرت قرارات متعارضة عن مستويين من هذه المستويات؟
- هل للمجلس المحلى على مستوى المحافظة سلطة على المجلسين الآخرين؟
- هل هو ملتزم بما يصدره المجلسان الأدنى منه درجة؟
- أم أن من حقه على الإطلاق أن يتخذ قرارات حاسمة تبعا لموازنة المحافظة ونظامها؟

(٤)

لا شك فى أن كثيرا من هذه الأسئلة والاستفسارات تفرض نفسها حول طبيعة عمل المجالس المحلية بنظامها الحالى، لكن هذه الأسئلة تتراجع وتتلاشى لأن المجالس بوضعها الحالى ليست مطالبة بعمل منهجى، وإنما هى منشغلة فى المقام الأول والأخير بمحاولة تقديم التسهيلات والتيسيرات للجماهير الكادحة التى لاتزال تعانى من تعسف الأجهزة التنفيذية:

- وكأن هذه الأجهزة التنفيذية تنتمى لدولة احتلال وليس لدولة وطنية.

- وكأن هذه الأجهزة التنفيذية تبتغى عقاب المواطنين لا خدمتهم، وتبتغى تسويد الحياة أمام أعينهم لا إسعادهم بالحياة.
- وكأنها تبتغى الحصول على الأموال تحت دعاوى مختلفة من الرسوم المحلية، بينما واجبها فى المقام الأول هو رفع مستوى الخدمات المتاحة أمام الجمهور.

(٤)

وفى مواجهة هذا كله فإننى لا أتصور للمحليات صورة أفضل من النظام المأخوذ به فى العالم المتحضر، وعلى سبيل المثال فإن الرئيس الأمريكى الحالى أوباما نفسه بدأ صعوده السياسى منذ سنوات قلائل حين انتخب عضوا فى مجلس البرلمان المحلى الخاص بالولاية التى ينتمى إليها فى شيكاغو، وكان هذا تمهيدا لفوزه بعضوية مجلس الشيوخ الأمريكى عن هذه الولاية التى يمثلها ـ شأن كل ولاية أمريكية ـ عضوان فى مجلس الشيوخ.

هل يعنى هذا أن عضوية البرلمان المحلى تمهد لعضوية لاحقة فى البرلمان القومى؟

بالطبع: نعم، ولكن هذا ليس شرطا ولاهو ترتيب، وإنما هو شىء منطقى فى ظل تكامل السياسات البرلمانية على مستويين، مستوى محلى، ومستوى قومى.

أما النظام السوفيتى الذى تأثر به تشريعنا الحالى فقد تصور أن من الضرورى أن يتحقق هذا التمثيل على أربعة مستويات بما يضمن شغل الجماهير على مدى زمن طويل، وأن يخلق توازنات تمثيلية، وأن يهيئ لتكوين جماعات قادرة على التنسيق، والتربيط، والتصعيد، وتقسيم المغانم.

(٥)

بقى سؤالان

- السؤال المهم: هل عرفت مصر نظاما مثاليا للمحليات فى حقبتها الليبرالية؟
- والإجابة: نعم.. كانت هناك مجالس مديريات فاعلة وفعالة.
- والسؤال الثانى: هل نجحت هذه المجالس فى أداء دور تنموى؟

- والإجابة مرة ثانية: نعم، نجحت وحققت كثيرا من الإنجازات للأقاليم، حتى إنها كانت المسئولة عن النجاح البارز فى النهضة التعليمية التى شهدها كثير من أقاليمنا.

بل إن طوائف كثيرة من المدرسين كانت تتبع مجالس المديريات ولا تتبع الحكومة المركزية، وفى بعض الأحيانا فإن التبعية لمجالس المديريات كانت تتيح فوائد مالية ووظيفية تفوق تلك المتاحة من النظام المركزى، والعكس صحيح بالطبع.

(٦)

لكن الطريف فى الأمر أن التبعية القديمة كانت تبعية مسئولية حقيقية، أما الآن فإن نظام الحكم المحلى كما نقول عنه فى بعض الأحيان (أو الإدارة المحلية كما نقول عنه فى أحيان أخرى) لا يتيح إلا تبعيات مظهرية تتيح للمحافظ أن يجأر عند اللزوم فى وجه الوزير، وبخاصة إذا كان الوزير من النوع الفاسد الذى شهدته مصر فى سنواتها الأخيرة.

■ ■ ■

الباب الثانى

توجهات ثورية
كان لا بد منها

الفصل الرابع

ضرورة إحياء قانون الغدر

(١)

كانت الفكرة فى سن قانون الغدر رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ الذى تم تعديله بالقانون ١٧٣ لسنة ١٩٥٣ هو أن تتم محاسبة قانونية لجرائم لم يكن المشرع قد تصورها عندما وضع القوانين السابقة..

وعلى سبيل المثال يمكن لنا أن نتحدث عما حدث فى ٢٠١٠ ومدى الحاجة إلى قانون للغدر.

نبدأ بما حدث فى تعديل الدوائر الانتخابية بقصد إقصاء نواب معارضين عن طريق إلغاء دوائرهم.. وضع مسئول حزبى قصير النظر عديم البصيرة مشروعه هذا ثم فرضه على مجلس الشعب ضامنًا للأغلبية وصدر هذا القانون المعيب.

وهنا لابد أن نتعلم من التاريخ فننبه نواب المجلس البرلمانى القادمين إلى أنهم سيعاقبون على مجرد سماحهم بمثل هذا العبث الذى مارسه أسلافهم تحت دعوى أنه كان هناك تصويت وكان هناك التزام حزبى..

هذا التلاعب بفكرة التصويت وبفكرة الأغلبية لابد أن يكون عليه عقاب..

وهذا التلاعب بفكرة الالتزام الحزبى لابد أن يكون عليه عقاب، ولابد أن يمتد هذا العقاب إلى كل من ساهم فى الجرم حتى يخشى الناس من الإجرام المقنن.

(٢)

سيقول بعض القراء: وهل تنتظر من أعضاء حزب أغلبية أن يساعدوا الأقلية على الوجود؟

سأرد على هؤلاء بأن الديمقراطية فى جوهرها ليست إلا تمكينا للأقلية ورأيها.

وسأعود بهؤلاء إلى عشرين عاما من الزمان حين كان نظام مبارك نفسه فى عنفوانه وعرض على مجلس الشعب قانون النقابات المهنية الذى أوقف نشاط هذه النقابات، عرض هذا القانون للتصويت نداء بالاسم.. وهنا كانت المفاجأة فقد كان من المعارضين لهذا القانون اثنان من أكبر أقطاب النظام الحاكم، لكنهما كان يعرفان حقيقة أن الأغلبية لن تمنع عنهما العقاب المعنوى ولا عقاب التاريخ ولا عقاب الضمير.

ولم يقل أى منهما لنفسه: إن الأغلبية كافية تماما لتمرير التعديل المشبوه الذى قدمته الحكومة والذى حظى بدعمها وتخديمها وتربيطها ودفاعها بالباطل.. لم يقل الذين عارضوا القانون لأنفسهم: إنه لا جدوى من تصويتهم ضد القانون، لكن هؤلاء العشرة الذين صوتوا ضد القانون كانوا يدركون أنهم لابد لهم من احترام أنفسهم، وكان بين هؤلاء العشرة اثنان لم يكن وضعهما البروتوكولى فى النظام يسمح لهما بالمعارضة لكنهما عارضا.. وكانت معارضتهما كفيلة لهما (تاريخيا) بأن ينجوا من تطبيق أحكام قانون كقانون الغدر عليهما.

من هما هذان القطبان:

- أولهما هو رئيس اللجنة التشريعية فى مجلس الشعب، وكانت أستاذة قانون، وهى الدكتورة فوزية عبدالستار.
- أما ثانيهما فكان عضوا معينا فى المجلس ولم يكن منتخبا وكان فى ذلك الوقت نائبا لرئيس الوزراء، وهو الدكتور بطرس غالى.

لك أن تقارن هذا الموقف الواضح بموقف الذين شاركوا فى التدليس الأخير لتكتشف أنه لابد من سن قانون للغدر على نحو ذلك القانون ١٧٣ لسنة ١٩٥٣ مع الإفادة من كل نصوص القانون القديم وفكره.

(٣)

هل يتطلب سن هذا القانون أن نجرى عليه استفتاء شعبيا؟

لامانع، ولا أظن أن أحدًا يعارض فى مثل هذه الفكرة، ولنا أسوة حسنة فى سويسرا التى لا تعارض فى إجراء استفتاءات فى أمور كثيرة كى يكون توجهها التشريعى متبنا من شعبيته وبريئًا من نخبويته.

لقد قال لى أحد رؤساء المجلس الأعلى للقضاء السابقين الذين لا يزالون يشتغلون بالعلم والتشريع والتأليف: إن القوانين الحالية لن تنتهى من القضايا المعروضة عليها أبدا لأنها لم توضع لمثل هذه المخالفات السافرة. وحقا قال..

بل إن أستاذة من عميدات الكليات العلمية اللائى مارسن السياسة فى مستويات مختلفة لا تكاد تصدق أن يرتكب يوسف بطرس غالى تلك المخالفة الجسيمة التى عاقبته المحكمة عليها، فكيف به يركب سيارة مواطن جهارًا نهارًا ويذهب بها هنا وهناك وهنالك طيلة شهور، وهو وزير مسئول عن المال وعن الأمانة، والمواطن يشكو كل يوم..

وتكرر هذا فى أكثر من مائة سيارة؟

(٤)

كان الرومانسيون يتعذبون حين يسمعون من يدافع عن النظم التى نفذت الإعدام فى لصوص المال العام.. فهل لايزال الرومانسيون على عقيدتهم بعد كل هذا الذى ارتكبه الذين عاشوا عصر يوسف بطرس غالى؟

نحن فى حاجة إلى استفتاء سريع على إعادة العمل بقانون الغدر، وإلا فسوف يظل الضمير نائما.. ومن العجيب أننى رأيت ضمير بعض الوزراء الحاليين نائما ونبهت إلى هذا على صفحات الصحف، لكنهم سخروا كما كان يفعل أقاربهم السابقون.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.

الفصل الخامس

الإنذار المبكر الذى شنه حكم القضاء الإدارى

(١)

نعلم أن محكمة القضاء الإدارى فى المنصورة سبقت إلى إصدار حكم بمنع الفلول من الترشح فى الانتخابات البرلمانية، مما أحرج الحكومة والسلطة القائمة وقد كان من الممكن ألا يحدث هذا لو أن الحكومة المصرية أصدرت قرارها بمنع مائتين أو ثلاثمائة من قيادات الحزب الوطنى السابقين من ممارسة حقوقهم السياسية لمدة ٥ سنوات.. صحيح أن الأقلام كانت ستطالب بمنع مائة آخرين يصدر بهم قرار ملحق للقرار الأول.. لكن القضية كانت ستنتهى عند هذا الحد.

(٢)

هنا يأتى السؤال المحرج، وهو: هل كان من الممكن أن يستبعد رئيس الحكومة نفسه من هذه القائمة مع أنه كان عضوا فى لجنة السياسات؟

الإجابة بسيطة جدًّا وهى أنه لو فعل هذا فى مارس ٢٠١٠ عندما شكل الحكومة لكان قد أصبح بطلا، ولكان قد حظى بالقبول وقيل عنه: إنه المتطهر الذى تاب، لكنه للأسف الشديد أخذ يستخدم الفلول دروعا بشرية لحماية نفسه، واجتمع برؤساء الجامعات ليحرضهم هم والعمداء على عدم الاستقالة وليحرضهم على الاستمساك بمناصبهم، بعد أن كان وزير التعليم العالى السابق قد أعلن عن اعتبار المناصب شاغرة من تاريخ معين.

ثم إن رئيس الوزراء الحالى أخذ يشجع عودة الفلول إلى البرلمان، ويشجع بكل ما يمكن تأسيس أحزاب وريثة لتراث وميراث الحزب الوطنى بل إنه أكثر من هذا كله كان حريصا على أن يستقبل فى مكتبه وبابتسامات عريضة أشخاصًا متهمين بتهم خطيرة، وتتداول المحاكم قضاياهم.

(٣)

لهذا كله لم يكن هناك منفذ ولا منقذ أمام المحاماة وأمام الشعب وأمام القضاء الإدارى إلا أن يصدر هذا الحكم التاريخى الذى قطعت فيه دائرة المستشار حاتم داود بالحق الذى لم تلتفت إليه الحكومة بعد، ولا تزال تبحث لنفسها عن طرق للالتفاف عليه والالتفات عن تنفيذه، ودعك مما روجت له الحكومة من أن الحكم ألغى، بينما الذى ألغى هو الشق المستعجل، وأحيل الموضوع لمحكمة الموضوع.

(٤)

نعم كان من الممكن أن تكون هناك مصالحة وطنية حقيقية لو أن رئيس الوزراء الحالى وهو قيادى سابق فى الحزب الوطنى قد أصدر بيانا للأمة يعتذر فيه عن مواصلة العمل مادامت الفلول تواصل التآمر، لكنه أصدر توجيهاته المتكررة للفلول سرًّا وعلنًا كى تواصل العمل فى التآمر..

(٥)

ومن المؤسف أن بعض القوى السياسية التى أيدت الثورة لم تجد مانعًا فى أن تلاعب الفلول، بل ذهب بعض هذه القوى أيضًا إلى أن يلعب بهذه الفلول فى فريقه..

وقد سألت أحد القادة السياسيين عن الحكمة التى دفعتهم إلى مثل هذا الخطإ التاريخى، فقال بكل صراحة: كيف لى أن أمنع هؤلاء من اللعب فى صفوفى بينما أنا أتعامل معهم كمسئولين فى الحكومة القائمة؟

قلت: لكن هذه الحكومة قائمة بلا شرعية.

قال: بل هى الشرعية الوحيدة الآن فى ظل ثقة المجلس العسكرى بها.

(٦)

قلت: أتظن هذا حقًا؟

قال: لو لم أكن أظنه حقًا فإنى أراه واقعا.

ولو لم أكن أراه واقعًا فإنى مضطر إليه اليوم وغدًا حتى يستجيب الله لنا ويرفع عنا البلاء.

■ ■ ■

الفصل السادس

لماذا قلت: إن قانون العزل دستورى

(١)

لم أكن أظن المحكمة الدستورية العليا تحكم بعدم دستورية قانون العزل، ذلك أن فهمى لوظيفة هذه المحكمة ولما يسمى فى أدبيات القانون «قضاء هذه المحكمة»، أى ما قضت به فى أحكامها السياسية على مدى سنواتها، كفيل بأن يطلعنا على طبيعة فهمها لوظيفتها القانونية.

وعندى أن هذه المحكمة معنية فى الأساس بالمشروعية قبل أن تعنى بالدستورية التى يدل عليها اسمها، ذلك أن وجودها مرتبط بتأصيل فكرة المشروعية التى تنشأ مع كل تطور فى المجتمع، وكل تطور فى الفكر الجنائى والفكر الإجرائى والفكر العقابى على حد سواء، ومن الصعب على مجتمع ما أن يعيش بفكر قانونى غير قادر على مواجهة ما يجد ويستجد فى المجتمع من أفكار خاطئة أو جانحة او إجرامية بالمعنى الواسع للإجرام.

(٢)

لهذا فإنى على خلاف كثيرين كنت ولا أزال أرى أن المحكمة الدستورية العليا لو حكمت بعدم الدستورية فإنها تحكم بعدم دستوريتها هى نفسها، إذ لا معنى لها إذا لم تنتصر للمشروعية بمعناها الأعلى والأسمى.

والواقع أن دراستى المتواضعة لتاريخ المحكمة العليا فى أمريكا تدلنى على حقيقة مهمة، وهى أن هذه المحكمة العليا بنت مجدها كله على «فهم المشروعية»، لا على «تطبيق النصوصية»، ولا أعتقد أن قضاتنا يقلون عن الأمريكان، أو يقبلون على أنفسهم أن يقلوا عنهم.

(٣)

لو جاء حكم المحكمة الدستورية على نحو ما صوره المحامون المشاهير من حجج الاعتداد بالرجعية والعمومية والتجريد ونحو ذلك، فإنه لا معنى عندئذ لوجود الدستورية وقضائها إذا كان فى وسع أى محام تقليدى أن يحاججها على هذا النحو.

ولو أن المحكمة حكمت على غير إرادة مجلس الشعب فكأنها حكمت بأن الشعب - ممثلا فى مجلسه - غير قادر على أن يختار طريقه، وأنه بحاجة إلى وصاية.

كنت أرى أن المحكمة لو حكمت بعدم دستورية العزل فكأنها حكمت بأن مهمتها مهمة وحيدة، وهى حماية نظام قديم من ثورة قامت عليه معتمدة على نصوصية ظاهرة، وتأويل متعسف.

(٤)

وأخيرا فقد كنت أرى أن الدستورية العليا لو حكمت بعدم دستورية العزل، فكأنها حكمت بأن الحالات المرضية الخاصة لا تعالج إلا إذا أصبحت وباء!!

وهذا ما لا يمكن تصوره أبدا.

■ ■ ■

الفصل السابع

التاريخ يشرئب في المحكمة الدستورية العليا

(١)

لم يكن أحد يتصور أن تصبح المحكمة الدستورية العليا محور الكون (المصرى) على نحو ما حدث فى الأسابيع الماضية، ومن الإنصاف أن نقص قصة طريفة تتعلق بهذه المحكمة، فقد حدث فى عهد وزارة أحمد نظيف أن أجرى (كما نعرف) تعديل إدارى لتقسيم المحافظات، وكان من نتيجته أن أصبحت المحكمة الدستورية العليا فى النطاق الجغرافى لمحافظة حلوان، ولما قرأ أحد المستشارين قانون إنشاء المحكمة وجده ينص على وجودها فى نطاق مدينة القاهرة، بالتحديد، ولم يقل القاهرة الكبرى، وهكذا كان لابد من حل من اثنين: أن تنتقل المحكمة، أو تنتقل المحافظة، وبحكم أن المحكمة عقار وأن المحافظة خطوط وهمية كخطوط الطول والعرض، فقد كسبت المحكمة هذه الجولة، وهكذا تم نقل محافظة حلوان مسافة كيلومتر جنوب الموقع الذى كان القرار الجمهورى قد حدده لها.

(٢)

ويبدو أن السخرية من أحمد نظيف تجلب النحس، كما أن الثناء عليه يجلب النحس أيضًا.

ولهذا فإن السخرية من هذه القصة التى ذكرناها لتوها جلبت النحس على مرشحى الرياسة، وعلى مجلس الشعب، كما جلبته من قبل على مجلس الوزراء والمحافظين، فها هى المحكمة وحدها من مقرها الكائن بالقاهرة:

- قد أصبح منوطا بها فى بداية صيف ٢٠١٢ الساخن تحديد بقاء مجلس الشعب المنتخب كما هو أو حله.
- وقد آثرت أن تحله.
- كما أصبح منوطا بها تحديد بقاء أحمد شفيق من عدمه فى قائمة الـ ١٣ أو خروجه من هذه القائمة.
- وقد آثرت أن تبقيه.
- كما أصبح منوطا بها تحديد طبيعة لجنة الانتخابات الرئاسية هل قانونية أم هى إدارية أم أنها - حلا للإشكال - كالعملة المعدنية لها وجهان.. وجه قانونى ووجه إدارى..
- وقد آثرت المحكمة أن تجعل هذا الطابع قانونيا.
- كذلك أصبح منوطا بالمحكمة الدستورية الفصل فى مدى سلطة مجلس الشعب فى تحديد اختصاصه، وهل هو جراح يداوى ما يراه بما فى يده من سلطة تشريعية، أم أنه جهاز بيروقراطى ينتظر الإذن من جهة أخرى يفترض علوها عليه.
- وقد رأت المحكمة أن تجعل من البرلمان جهازا فحسب!

(٢)

كذلك أصبح منوطا بالمحكمة الدستورية أن تصدر سطرا أو سطرين فى هيئة بيان صحفى أو إعلامى، أو أن تضعهما فى نسيج أى حكم تشير بهما إلى موقفها الحقيقى من مشروع القانون الذى دفع به قانونيون (يبدو من الاستنتاج البسيط أنهم من الدستورية نفسها) من خلال أعضاء فى البرلمان كى يعاد تشكيلها بطريقة أكثر قانونية، وأكثر اتساقا مع معايير الأقدمية التى يأخذ بها النظام القضائى المصرى، وقد آثر عضو فى المحكمة أن يرد على هذه المحاولة بحوارات إعلامية بدلا من بيانات إعلامية.

ثم وصلت القضايا ذروتها حين انعقدت المحكمة لتوقف قرارًا أصدره رئيس الجمهورية بعودة البرلمان إلى ممارسة عمله.

(٤)

تعقدت الأمور لحظة بعد أخرى بينما الصيف كان قد مضى فى طريقه، وبينما كان رئيس الدستورية يقضى أيامه الأخيرة فى الكادر القضائى بعد أن وصل إلى السن القانونية التى تتقنن فيها راحة البال، وتصبح حقا مشروعا لمثل هذا الرجل، وبينما كان رئيس جديد يبدأ عمله فى رئاسة الدستورية العليا.

■ ■ ■

الفصل الثامن

القانون فى الأسبوع الأول لجمهوريتنا الجديدة

(١)

لم تشهد مصر طيلة عهدها الحديث أسبوعا تراكمت فيه المشكلات على نحو ما حدث فى أول أسبوع من ولاية الرئيس مرسى من مشكلات عرفها الجميع، وكانوا يقدرونها حق قدرها، لكننا فيما يبدو لم ندع بالدرجة الكافية إلى اتخاذ موقف واضح من القضايا التى فرضت نفسها علينا، والقضايا التى فرضناها على أنفسنا، وذلك بحكم التباطؤ المتعمد فى تشخيص الاختلافات وحسمها.

وربما كانت أول قضية من هذا النوع هى قضية دستورية الانتخابات البرلمانية، ومن العجيب أن مجتمعا بأكمله ارتضى أن يجرى هذه الانتخابات على نسق قانونى حكم ببطلانه ٣ مرات من قبل، ومع هذا فقد سارع الجميع إلى أكل الطعم ووضع أنفسهم ونتائج انتخاباتهم تحت مقصلة القانون.

(٢)

ومن العجيب مرة ثانية أن هناك سبعة أسباب أخرى كانت كفيلة بحل البرلمان وعدم دستورية قانونه، نظرا للتفريق فى المراكز القانونية بين المواطنين فى المحافظات المختلفة، وقد درست هذه الأسباب بالتفصيل فى بحث مطول ودراسة أخرى تضمها كتب أخرى، لكن

الجميع كانوا يلتفتون عن الحقائق (التى أثبتها بالأرقام) تحت دعاوى من قبيل وجود صفقة بين العسكرى والإسلاميين.

وها هى الأيام تمضى شهرا بعد شهر دون أن يلجأ أحد إلى القانون حتى حدث ما يستدعى اللجوء إلى القانون، فإذا الحديث ينحرف على عادة المصريين المحدثين الذين تربوا فى عهد مبارك، ويتطرق إلى حلول جزئية من قبيل بطلان الثلث وبقاء الثلثين، ويقال: إن هذا الحديث يتعمد تأديب حوالى عشرة من النواب الذين أرادت الدولة نجاحهم فى صفقة مع الإخوان، لكنهم لم يحفظوا لا للدولة ولا للإخوان ولا للسلفيين الجميل!!

(٣)

ولست أدرى هل يمكن لنا إذا حللنا الشعب والشورى أن نفكر فى دمجهما فى مجلس واحد، أم أننا سننتظر عشر سنوات حتى نفكر فى مثل هذا الأمر؟

لست أدرى أيضًا هل يمكن لنا أن نتصور أن جماهير الإخوان والسلفيين يمكن أن تعطى أصواتها لفنانة ليبرالية، أو محام بهائى، أو مهندس من المصريين الأحرار، أم أننا سنعتمد على مصادفات الصندوق الكفيلة بتخليص الحكومة من بعض المعارضة، وبتخليص الإخوان أيضًا من بعض المشاكسين؟

(٤)

ثم هل يمكن توقع نتائج انتخابات بالفردى بينما الأحزاب الجديدة التى دخلت المجلس الحالى صممت قواعد بياناتها على أساس القوائم والدوائر الجديدة؟

كل هذا فى علم الله وحده.

■ ■ ■

الفصل التاسع

الجريمة والعقاب

(لا بد من ردع الوزراء المتغطرسين)

(١)

نحن فى حاجة شديدة إلى قانون يؤثم المديرين أو الوزراء الذين يتسببون فى المشكلات والإضرابات والاعتصامات والوقفات الاحتجاجية وما هو أكبر من ذلك من سلوكيات تنعكس على الانتاج والاقتصاد كما يروجون ويقولون.

على سبيل المثال إذا كان السبب فى وقفة من هذه الوقفات وزير سابق أو حالى ضرب بالقانون عرض الحائط فلابد أن يتم عقابه أو محاكمته فى الوقت الذى تلبى فيه طلبات الجماهير.

(٢)

وعلى سبيل المثال المحدد فلست أدرى لماذا نسكت على هذا الوزير الذى ترك وظائف الدولة ودرجاتها ورواتبها ومكافآتها تتشوه على هذا النحو الذى لم يحدث إلا فى عهده هو فقط!! ولم نسمع أنه بعث برسالة (مهذبة أو غير مهذبة) إلى أى من زملائه الوزراء يحذره من هذه الفوضى الإدارية التى أنهت عهد النظام كله مكتفيا بأحاديث مظهرية فى الصحافة أو الندوات..

مع هذا فإن هذا الوزير المسئول عن هذه الجريمة لايزال يخدعنا فلا يعترف بجريمته، ولايزال يخدعنا حتى يتمكن من رقابنا مرة أخرى وهو حتى الآن أشد الناس حرصا على

الظهور فى صورة الإنسان المجتهد الذى لم يكن له من الأمر شىء وإنما كان مجرد شخص صالح فى وسط فاسدين بينما فساده فى رأيى يفوق فسادهم جميعا، وبالتالى فإن عقابه يجب أن يكون أكبر من عقابهم.

وليس سرًّا أن هذا الوزير صدرت ضده أحكام مجلس الدولة وتعمد عدم تنفيذها والهروب من الحق، ورفعت عليه القضية المعروفة بالجنحة المباشرة التى تكفل عقاب المسئول الذى لم ينفذ القانون.. ولكنه فى ظل الفساد الذى كان مسيطرا تمكن من أن ينجو من كل عقاب.

وأظن أن أوان عقابه قد حان، على الأقل حتى يدرك كل مدير (ولا نقول كل وزير فحسب) أن هناك شيئا اسمه القانون وأن هناك شيئا آخر اسمه النظام، وأن إهمال الدفاع عن القانون وعن النظام يمثل جريمة لابد من العقاب عليها.

(٣)

ولست أدرى ما الذى كان يؤديه ذلك الوزير المسئول عن هياكل الحكومة حين كان يراها تنتهك هنا وهناك، ولست أدرى ما الذى كان يؤديه ذلك الوزير المسئول عن وظائف الحياة المدنية والخدمة المدنية حين كان يرى كل شىء يحدث من أجل تحطيم القانون المستقر دون وضع قانون بديل، وانما هى الفوضى التى تحقق لكل فاسد ما يريد .. ولأن الفاسدين كانوا أصحاب مناصب فقد كان صاحبنا يسترضيهم بصمته، ولم يكن يمانع فى الاشتراك معهم فى فساد مدروس.

(٤)

عندى خشية حقيقية من أمرين:

- أخشى أولا أن نتصور أن الخطأ يتحرك بنفسه ويفرض نفسه بدون مسئولين يعملون على تمكين الفساد أو يرونه وهو يستشرى فلا ينكرونه لا بأيديهم ولا بأيدى مرؤوسيهم.
- أخشى ثانيًا أن نتصور أن المسئولية عن الفساد تقف عند حدود المستفيد الأخير منه

وكأن اللص هو المسئول وحده عما سرق حتى لو كان المكلفون بالحراسة قد فتحوا له الأبواب، بل ساعدوه على حمل ما سرقه ونقله إلى بيته.

(٥)

لابد أن نعرف أن لكل جريمة عقابًا...

وإلا فإن الجرائم ستعود مرات ومرات ومرات.

■ ■ ■

الفصل العاشر

للسلبية عقابان.. آجل وعاجل

(١)

أظن أن إبراهام لنكولن هو الذى قال: «كما أننا ينبغى أن نحاسب على كل قول فى غير موضعه، فإننا يجب أن نحاسب على كل صمت فى غير موضعه»، وأظن أن هذا لا ينطبق على أحد قدر ما ينطبق على مجلس وزرائنا الحالى، الذى يظن أن الصمت منجاة من طرة، وأنه بقدر ما يبتعد رئيسه ووزراؤه عن البت والتوقيع والقرار بقدر ما ينجون من الخطإ والمؤاخذة والعقاب.

فات مجلس الوزراء أن يعرف أن هناك عقوبات، وعقوبات مغلظة على إهمال الواجب، وعلى التقاعس فى أداء الواجب، وعلى الهروب من المسئولية بدعاوى منطقية أو بيروقراطية.

فات مجلس الوزراء أن يعرف أيضًا أن السلطة ليست وجاهة فحسب، لكنها مسئولية قبل أن تكون وجاهة، ولهذا السبب الذى فات مجلس الوزراء إدراكه فإن كثيرا من مصالح الناس توقفت، بل إن بعض العقوبات على الجرائم المضرة بالاقتصاد والمستقبل لم توقع، لأن مجلس الوزراء لا يريد أن يدخل نفسه فى دائرة الترصد من المجرمين النافذين، مع أن وجود المسئولين فى مثل هذه الدائرة يمثل شرفا ما بعده شرف.

(٢)

ويبدو أن الأيام المقبلة ستحمل للحكومة إنذارات واضحة بالعقوبات التى تنتظرها بعد تخليها عن دورها، فها هى قصة عمر أفندى تتعقد بين بنك راهن، وبين صاحب حق فى الرهن،

وبين مالك لمحل وبين مستأجر، وبين مستأجر آخر صاحب حق فى المحل المستأجر، وبين مشتر سعودى دفع وأنفق أموالا لم ترد إليه، واقترض بضمان فغاب الضمان وبقى القرض، وبين مشترين تالين اشتروا بعض (الشركة) وأصبحوا فى حيرة من أمرهم مع (المورثين) المختلفين، والعمال والموظفون (الذين هم أهلنا قبل ذلك وبعد ذلك) كالأيتام على مائدة اللئام.

ويظن مجلس الوزراء أن تجنبه لمواجهة كل هذه المشكلات بمثابة حل لإراحة باله من المسئولية، وكأنما لا يعرف رئيس المجلس أن معه فى المجلس نفسه قاضيين كبيرين يمكن لهما أن يبصراه بأن للسلبية عقابًا آجلًا، وفى المجلس أيضًا ثلاثة آخرون من أساتذة القانون والحقوق يمكن لهم أن يبصروه بأن للمسئولية عقابًا عاجلًا.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.

■ ■ ■

الفصل الحادى عشر

الحد الأدنى
فى الانتخابات الجامعية

(١)

بدأت بعض كليات الجامعات تجرى انتخاباتها للمناصب القيادية فى الأقسام والكليات، واختلفت القواعد التى اتبعتها كل كلية من هذه الكليات عن القواعد التى اتبعتها الكليات الأخرى، ومن أبرز هذه الاختلافات تحديد «المجمع الانتخابى»، أى أصحاب الأصوات، فعلى حين يرى البعض أن ينتخب الأساتذة وحدهم عميد الكلية، فإن بعضا آخر يرى أن تتسع القاعدة لتشمل كل أعضاء هيئة التدريس، أى لتشمل المدرسين والأساتذة المساعدين، كما أن جماعة ثالثة ترى أن ينضم المعيدون والمدرسون المساعدون كذلك إلى المجمع الانتخابى.

وفى الواقع فإنى لا أجد فارقا كبيرا بين هذه المجمعات الانتخابية الثلاثة، بل إنى أزعم أن هذه المجمعات الثلاثة تنتج نتائج متقاربة أو متشابهة، وبالطبع فإنها لن تنتج نتائج متطابقة إلا فى النادر.

(٢)

لكنى أعتقد أن أهم قضية فى الانتخابات الجامعية هى ضرورة حصول الفائز على حد أدنى من الأصوات الانتخابية لا يقل عن ٥٠٪ من هذه الأصوات.

وبالطبع فإن هذا يقتضى أن تجرى أكثر من جولة من الانتخابات، لأنه مع زيادة عدد المرشحين لا يضمن أحد أن يحصل أحد المرشحين على أكثر من ٥٠٪ من الجولة الأولى للتصويت.

وهناك بالطبع طرق عديدة لتحقيق هذا الشرط، منها:

- أن تجرى الجولة الثانية وما يليها بين الثلاثة الحاصلين على أكثر عدد من الأصوات، ويستبعد أصحاب الأصوات القليلة.
- أن تعاد الجولات دون استبعاد اطمئنانا إلى فهم أصحاب الأصوات الانتخابية للآلية المتبعة.

وفى جميع الأحوال فإن الجولات تتكرر حتى يصل أحد المرشحين إلى تخطى الحد الأدنى.

(٣)

تسألنى بالطبع عن السبب فى هذا الحرص على الحد الأدنى.

وأجيبك بأن مصر نفسها شهدت فى العصر الحالى نفسه نتائج مريرة لاستيلاء مجموعة صغيرة على مقدرات الحكم، وكذلك كان الحال فى بعض الكليات الجامعية المرموقه حين نجحت مجموعة من الأقارب متعصبة لنفسها ولمصالحها الضعيفة فى الحصول على ٣٠٪ من الأصوات فى العمادة، واستولت على كل المناصب فى الكلية، ثم فى الجامعة، وأذاقت الجامعة والقيم الجامعية والإنسانية كل أنواع الأذى والافتراء والعنصرية، ووصل الحد بهم إلى اعتبار من لا ينتمى لهم أستاذا من الدرجة الثانية أو الثالثة، كما وصل الحد بهم إلى تأسيس شركة فيما بينهم يتممون من خلالها استنزافهم للمال العام، وتلقيهم للرشاوى المقنعة، وممارساتهم الفاسدة للسلطة الغاشمة.

ولايزال كيانهم قائما يتحدى أى أستاذ يريد أن يشاهد بشاعة التجربة التى آذت التنمية السليمة فى إقليم من أهم أقاليم مصر.

صحيح أن تكرار تجربتهم لن يكون ممكنا فى ظل الوعى السياسى، وحب الحرية، وغياب مفاهيم أمن الدولة القديمة، لكن تجربتهم التى لاتزال قائمة بفسادها وطغيانها وعفنها تجعل الإنسان خائفا من تكرارها، ومن تكرار آثارها.

لهذا أحذر وأحذر وسأظل أحذر ما أعطانى الله العمر.

الباب الثالث

مرفأ العدالة ومرفقها

الفصل الثانى عشر

متى تنتهى التحقيقات؟

(١)

تطالعنا صحفنا كل صباح بكثير من التفصيلات المتعلقة بالجرائم المالية فى عهد ما قبل الثورة، وهى جرائم متعددة الوجوه والنظائر:

- تتعدد طبائع هذه الجرائم حسب وصف الصحافة لها.
- تتعدد أنواع هذه الجرائم حسب وصف القانونيين من رجال النيابة ومن رجال القضاء ومن رجال المحاماة.
- تتعدد هذه الجرائم من حيث حكم المواطنين العاديين عليها.
- تتعدد من ناحية رابعة من حيث حكم رجال الاقتصاد والمحاسبة عليها.

(٢)

على سبيل المثال فقد تحدثت الصحف كثيرًا عن أملاك حسين سالم وعن ثروته المهربة وعن البلاد التى يملك فيها كثيرًا من كثير، لكننا حتى هذه اللحظة لم نستقر على وصف ما قام به حسين سالم بالضبط، ومع أنه محول إلى المحاكمة مع الرئيس السابق فى قضية تتعلق على وجه العموم بتصدير الغاز إلا أن تكييف تهمة تصدير الغاز لم يتحدد حتى الآن..

- هل هى عمالة ومجاملة لدولة أجنبية؟
- أم هى سرقة لممتلكات الشعب؟

- أم هى احتكار لشىء يمكن لكثيرين أن ينافسوا عليه ويصبح الشعب هو الرابح؟
- أم هى كل هذا معًا؟

وما هو سلوكنا تجاه الممتلكات المتعددة التى لا يزال حسين سالم محتفظا بها فى مصر من قبيل الفنادق والمنتجعات التى يمتلكها فى شرم الشيخ؟ وهل حصل على أرضها بطريقة تتناسب مع قيمتها أم أنه حصل عليها بطريقة أخرى؟

(٣)

وربما كان من أصعب المفارقات وقعا على القراء أنهم يرون الرئيس مبارك وولديه محولين إلى القضاء لأن حسين سالم جاملهم فى ثمن ٥ فيلات بينما لا يرون مبارك نفسه (أو أحدًا من رجال حكومته) محولا إلى النيابة بسبب أنه جامل حسين سالم فى ملايين الأمتار أو آلاف الوحدات أو آلاف الأفدنة.

وإذا افترضنا أن حسين سالم تنازل اليوم عن كل ثرواته لمصر سواء فى ذلك ما فى مصر أو ما فى خارجها، فهل يعنى هذا براءة الذين سهلوا له الاستيلاء على ما استولى عليه؟

(٤)

لاشك فى أن أبناء مصر محقون ومعذورون فى سؤالهم الذى لا يفتؤون يكررونه:

- متى تنتهى التحقيقات؟
- وهل حقا يمكن أن تنتهى؟
- أم أن عمر هذه التحقيقات المتوقع يفوق ما تبقى من عمر المتهمين بحيث يرث ورثتهم اتهامات ويرثون ممتلكات فى الوقت ذاته؟
- أم أن الورثة سيرثون الأملاك كاملة بينما تتبدد الاتهامات بوفاة المتهم لانقضاء الدعوى الجنائية؟

وهذا هو ما أصبح يبشر به بعض المحامين الذين يصورون أنفسهم أذكى من العدالة ومن الجماهير.

لكن السؤال يعود ليطرح نفسه بطريقة أخرى: هل يمكن للورثة أن يسعدوا بشيء بعد كل هذا؟ وأين يمكن لهم أن يسعدوا به؟

(٥)

أم أن القضية كلها لا تعدو أن تكون «فاصل ونواصل»؟

■ ■ ■

الفصل الثالث عشر

سرعة العدالة

(١)

صرح أحد المستشارين الكبار تصريحًا علنيًّا قال فيه ما معناه: إن العدالة السريعة تحمل مخاطر الظلم والخطإ فى الأحكام، وإن البطء أو التأنى ضرورة من ضرورات الصواب فى العدالة.

ليس من شك فى أن للمستشار الكبير حقًّا فى وجهة نظره، لكن هذه الوجهة لا يمكن أن ترقى إلى مستوى الحقيقة التى لا يختلف عليها اثنان وهى أن العدالة البطيئة نوع من أنواع الظلم، بل هى إلى الظلم أقرب.

لكننا لا نستطيع أن نقول: إن المستشار صاحب التصريح الأخير قد أخطأ، إنما نقول: إن الظروف المحيطة به قد دعته إلى مثل هذا الظن أو إلى مثل هذه العقيدة. وهنا أحب أن أكرر ما قلته أكثر من مرة أمام الميكروفونات والشاشات من أن الدعم اللوجستى هو الضمان الأول (والوحيد) لسرعة المحاكمات، بل لأداء المحاكم عملها على الوجه الأقرب إلى المثالية.

(٢)

وإذا كان على أن أزيد هذه الفكرة وضوحًا فإنى أضرب المثل بالقاضى المطالب بأن ينجز الحكم فى قضية بينما هو مشغول بقضايا أخرى كثيرة، وبينما هو عاجز أن يستحضر كل أوراقها وكل مستنداتها على مكتب كفيل له:

- بأن يراجع ويقارن ويدرس ويحلل ويوازن.

- وأن يقوم إلى نص القانون المطبوع ليعيد مطالعته.
- وأن يقوم ثانية إلى شرح القانون ليستجلى نقطة من نقاط الخلاف.
- وأن يقوم مرة ثالثة إلى أحكام محكمة النقض فى الموضوع ذاته ليستهدى بها.

أين نحن من هذا كله بينما قضاتنا الكبار فى النقض والاستئناف يمارسون عملهم من بيوتهم ولا يجدون فى المحاكم إلا المنصة التى يجلسون عليها لأداء المحاكمات أو النطق بالأحكام؟

(٣)

لقد تحولت محاكمنا إلى شىء آخر ينقصه الكثير.

هل نتصور المدارس النموذجية فى أى مكان فى العالم تصلح بدون أفنية وبدون فصول؟

هل نتصور أنه يمكن للمدارس أن تعيش أو أن توجد مكتفية فحسب بقاعة للامتحانات تمنح الدرجة وتقرر النجاح والرسوب؟

هذا هو حال محاكمنا الآن، ذلك أن لموظفيها مكاتب مكدسة .... أما قضاتها فليس لهم إلا منصات وغرف للمداولة داخل قاعة المحكمة التى يتناوبون عليها.

هل يمكن أن نتحدث عن سرعة المحاكمات بينما يستحضر القضاة كل شىء بمشقة، وبينما هم يحملون الأوراق كلها إلى بيوتهم ومن بيوتهم؟

(٤)

لقد طالبت منذ شهور بأن تستأجر الحكومة فندقا كبيرًا لمحكمة استئناف القاهرة، ودرست الحكومة الأمر سرًا ثم نطق رئيسها بأغرب قرار يمكن لدولة أو حكومة أن تتخذه، وهو أن تتفرغ الدوائر التى تنظر قضايا المتهمين لهذه القضايا فقط... وهكذا ضاعت العدالة التى كانت موشكة على النطق فى قضايا أخرى كانت هذه المحاكم تتداولها منذ سنوات ومنها بالطبع قضايا قتل لأبرياء كانت على وشك إعلان الأحكام فيها.

تركت الحكومة الحل الأمثل بل العملى الوحيد وبشرت بهذا الحل التلفيقى الذى سمته التفرغ الذى لم ولن يؤتى ثمارًا لأنه حل ظاهرى يليق بالحكومة التى لا تكف عن تزييف الثورة من أجل القضاء على روحها، وعلى وجودها.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.

■ ■ ■

الفصل الرابع عشر

لابد من الفنادق لأزمة المحاكم

(١)

على مدى سنوات طويلة تراكمت أزمة مبانى المحاكم حتى أصبح من الصعب على كبار القضاة أن يجدوا المكان الذى يجلسون فيه ويكتبون أحكامهم، أو الذى يجلسون فيه ليحكموا بين الناس، ولعل الجماهير لاحظت فى الشهور الأخيرة أن وسائل الإعلام تظل تلهث لتحصل على نتيجة الحكم فلا تحصل عليه إلا فى الليل المتأخر لأنه لم يصدر إلا فى المساء، وذلك بسبب أن المحاكم أصبحت الآن تعمل فترتين، صباحية عادية، وفترة أخرى مسائية تنعقد فيها محاكم أخرى كاملة الدوائر.

وربما كان من المفيد أن نذكر أن دوائر الاستئناف فى محكمة القاهرة قد تعدت مائتى دائرة، بينما المبنى المتاح لها هو ذات المبنى الذى كان يتداول قضايا الخمسينات، كذلك فإن المبنى المؤمن فى التجمع الخامس لايكاد يستوعب عشر ما هو محال إليه من قضايا.

ولهذا فإن المحاكم تتناوب العمل على القاعة الواحدة أربع مرات فى الشهر فالدائرة الأولى تعمل فى الأسبوع الأول والثانية فى الثانى والدائرة الثالثة فى الأسبوع الثالث، والدائرة الرابعة فى الأسبوع الرابع .. وهكذا.

(٢)

ومن المؤسف أن نذكر أن البيروقراطية المصرية كانت من الذكاء بحيث ألقت بالمسئولية عن بناء المحاكم الجديدة على وزارة العدل وخدعتنا بتأسيس صندوق لبناء المحاكم من حصيلة

رسوم تفرض على القضايا، ولأن وزارة العدل تعالج من المشاكل ما لايتيح لها الوقت الكافى لكى تكون وزارة تعمير أو وزارة أشغال فقد فشلت بالطبع فى مواكبة حالة «العمران القضائى» بحالة موازية من بناء المحاكم ودور العدالة المختلفة.

(٣)

وليس هناك من حل غير أن تسارع الدولة باستئجار فندق كبير من فنادق الدرجة الأولى «أى ذات النجوم الخمس» وتجعله مقرًّا لمحكمة استئناف القاهرة بحيث يكون لكل دائرة من دوائر هذه المحكمة غرفة خاصة بملحقاتها من دورة المياة الخاصة، وبها يمكن المستشارين من الاحتفاظ بأوراقهم فى مكاتبهم الخاصة بهذه الغرفة وعلى أن تهيىء القاعات الكبيرة فى الفندق لتكون قاعات محاكمات وعلى أن تهيىء الحجرات الأخرى حجرات الموظفين لتكون حجرات للإداريين المسئولين عن عمل المحكمة من سجلات وإعلانات ومحضرين ... إلخ.

أما المرافق الأساسية للمحكمة من مكتبة ونادٍ فلابد أن تجهز على أعلى مستوى بأقصى سرعة.

(٤)

إننى أعتقد أن ضمان سرعة العدالة أو العدالة الناجزة أفضل بكثير للاقتصاد وللسياحة الفاخرة من وجود فندق هنا أو هناك، ولهذا فإنى لا أمانع فى أن أشترى فندق جى. دبليو ماريوت فى التجمع الأول ليكون محكمة استئناف القاهرة، فإن لم يكن الأمر شراء فليكن تأجيرًا حتى يتم بناء محكمة جديدة سواء تم هذا فى سنة واحدة أو فى عشر سنوات !!

(٥)

إذا كان لى أن أختم حديثى بواقعة تاريخية فيكفينى أن أشير إلى أن الجيش الإنجليزى فى الحرب العالمية الأولى كان يتخذ من فندق سافوى مقرًّا له، وقد صدرت كل إنذارات هذا الجيش المحتل لثورة ١٩١٩ من غرفات ذلك الفندق.. حين لم يكن فى القاهرة فنادق كثيرة ولا قضايا كثيرة..

أما الآن فإن الأمر لا يحتمل التأجيل.

الفصل الخامس عشر

معنى العدالة الناجزة

(١)

لاشك فى أن العدالة الناجزة هدف يؤمن الجميع بأهميته، لكن الحكومة لا تعمل من أجله، وأظن ـ وبعض الظن إثم ـ أن رؤساء الوزراء المتعاقبين لا يفهمون المشكلة ولا دورهم فيها، ولا مسئوليتهم عنها، ولهذا تتأزم المشكلة عاما بعد عام، حتى وصلت إلى الوضع الذى نحن فيه الآن.

وقد كتبت فى منتصف يونيو مقالا فى «الدستور» تحت عنوان «لابد من الفنادق لحل أزمة المحاكم» (١٨ يونيو ٢٠١١)، عرضت فيه فكرة شراء بعض الفنادق الكبيرة الجاهزة وتخصيصها للمحاكم التى باتت تعانى صعوبة شديدة فى أماكن عملها، حتى إن كل المستشارين الكبار يعملون فى بيوتهم وليست لهم مكاتب فى المحاكم التى يعملون بها.

وفيما يبدو فإن الحكومة استعادت الأذن الطينية حتى لا تسمع صدى ما تحدثت به، ولهذا بقى على واجب أن أتحدث إلى الرأى العام لعله يضع هذا المطلب مع طلبات الثورة.

(٢)

وسأصور الأمر تصويرا كفيلا ببيان الحقيقة:

هذه هى الدائرة رقم ٢٥ ـ على سبيل المثال ـ إذا أرادت تأجيل قضية فإنها تؤجلها شهرا، لأنها لا تحتكم على القاعة التى تعمل فيها إلا فى الأسبوع الأول من كل شهر، وهكذا فإن

تأجيل قضايا معروضة فى ٣ يوليو يتم أوتوماتيكيا إلى ٤ أغسطس لأن هذا هو الموعد التالى مباشرة، فإذا رأت المحكمة أنها مشغولة وأن الفترة التى يحتاجها التأجيل تتطلب أكثر من هذا فإنها تؤجل إلى ٥ سبتمبر، أو إلى ٤ أكتوبر.. وهكذا.

أى أن الدائرة ترى أن هذا عاجل فتؤجله شهرا (لأن هذا أسرع شىء)، وأن هذا نصف عاجل فتؤجله شهرين، وأن هذا روتينى فتؤجله ثلاثة أشهر.

ويحدث أن يتصادف موعد التأجيل مع بدء عام قضائى جديد مع ما يقتضيه العام القضائى الجديد من إعادة توزيع الدوائر، وهكذا تأتى دائرة جديدة لابد لها أن تبدأ من أول السطر، وهكذا يبدأ مسلسل التأجيل الجديد.

(٣)

كل هذا لن يحدث لو كانت لكل دائرة إمكانات لوجستية تليق بها من قبيل جناح فى فندق ملحق به دورات مياه لائقة تجعل المستشارين قادرين على أن يعملوا فى المحكمة قبل القضية وبعدها، وتجعلهم قادرين على التأجيل للغد أو إلى بعد الغد على أقصى تقدير..

والله من وراء القصد.

■ ■ ■

الفصل السادس عشر

المحاكم العسكرية

(١)

عادت المحاكم العسكرية إلى بؤرة اهتمام الصحافة المصرية، والمجتمع المصرى بعد ثورة يناير.

- يرى أنصار المحاكم العسكرية أنها تضمن سرعة الفصل فى القضايا المعروضة عليها، وأنها تلتزم بالقانون، والدستور، وحقوق الإنسان.
- يرى أعداؤها أنها فى حد ذاتها تهدد مبدأ العدالة، كما أنها تهدد مبدأ الدولة المدنية الذى يصورونه وكأنه طوق النجاة الوحيد.
- يرى قراء التاريخ أن المحاكم العسكرية قد تكون أخف وطأة فى كثير من الأحوال من المحاكم المدنية، ذلك أن طبيعة نظرها فى القضايا السياسية تضمن تبرئة المتهمين بالتحريض، أو الإعداد، أو المشاركين فى تجهيز مسرح الجريمة وأدواتها، وليس أدل على هذا من أن المحكمة العسكرية التى حاكمت قتلة الرئيس السادات ومَنْ قتلوا فى العرض العسكرى فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ قد برأت بعض مَنْ اعترفوا صراحة بمشاركتهم بطريقة غير مباشرة فى واقعة الاغتيال.

(٢)

يحرص العاملون فى القضاء العسكرى على التأكيد على حقيقة دستورية هذا القضاء، وأنه قضاء شرعى ودستورى وغير استثنائى وقد رويت فى كتابى «عسكرة الحياة المدنية» قصة

الحوار الذى شارك فيه الدكتور عبد المنعم الشرقاوى أستاذ القانون العظيم مع مدير القضاء العسكرى الدكتور سمير فاضل، وكيف انتهى هذا الحوار إلى تفهم حقيقة القضاء العسكرى، لكن الجمهور المصرى مع هذا لا يزال متأثرا بمحاكم عسكرية استثنائية من طراز محكمة الفريق أول الدجوى، ومحكمة الفريق أول هلال عبد الله هلال التى صورتها فى كتابى «تحت الأرض وفوق الأرض».

وربما كان من الضرورى هنا أن نفرق بين محاكم عسكرية (طبيعية) تتشكل من رجال القضاء العسكرى الذين درسوا القانون ومارسوه على النحو الذى مارسه زملاؤهم فى القضاء المدنى، وبين المحاكم العسكرية (الاستثنائية) التى تتشكل من قادة عسكريين تلقى على كواهلهم مسئولية الحكم بالقانون العسكرى فى قضايا ذات طبيعة خاصة.

(٣)

ونحن ندرك باطمئنان أن المحاكم العسكرية الاستثنائية قد بعد عهدها منذ زمن بعيد.

■ ■ ■

الباب الرابع

القانون وراء كل شيء

الفصل السابع عشر

السبب الحقيقى في الانفلات الأمنى

(١)

كنت أتحدث إلى شخصية حكومية كبيرة جدًّا منذ شهرين، وكان يشكو مرّ الشكوى من الانفلات الأمنى، وقال إنه يجب أن يسمع منى بالتفصيل ما تحدثت به على الشاشة من خطة إعادة هيكلة الشرطة وفوجئ الرجل الكبير بى أقول له: إن هذه ليست الخطوة الأولى فى حل الانفلات الأمنى، وإنما الخطوة الأولى هى احترام الحكومة للقانون.

ومضيت أقول: إن الحكومة الحالية:

- تريد من القانون أن يحترمها بينما هى لا تحترم القانون.
- وتريد من الشعب أن يطيعها بينما هى لا تطيعه.
- وتريد من الله أن يوفقها بينما هى لا تعبده.
- وتريد من التاريخ أن ينصفها بينما هى لا تسيغه.

رد الرجل العظيم على بأن سألنى: كيف يمكن أن تكون الحكومة ضد القانون وهى التى تسعى لتنفيذه؟

قلت: إن تنفيذ القانون ليس أمرًا اختياريا، وليس إرادة حكومة وإنما هو إذعان، وقلت: إن المظهر الأساسى للمدنية الحديثة فى أى دولة وأى حضارة هو خضوع الدولة تمامًا فى كل

تصرفاتها لأحكام القانون، لا كما تتصورها الدولة وأجهزتها، وإنما على نحو ما تنص عليه النصوص القانونية والأحكام القضائية.

(٢)

وقلت: إن الدولة التى تريد لنفسها الاحترام لابد أن تلتزم فى تصرفاتها بالتنفيذ الكامل للأحكام القضائية، وهى مؤمنة بأن هذا الالتزام يجلب لها القوة ولا يسمها بالضعف أبدًا: أما امتناع الإدارة الحكومية سواء أكان هذا على مستوى رئيس الوزراء أم الوزراء ومن يلونهم من رؤساء الهيئات والجامعات وعمداء الكليات ورؤساء الشركات فإنه مخالفة صارخة للقانون.

وإذا بدأت الحكومة فى الحديث المراوغ عن حكم ابتدائى وعن حكم نهائى فإنها تسقط عن نفسها بعض الشرعية.

وقلت: إنى لو كنت وزيرًا ووجدت تقرير هيئة المفوضين قد أفتى بخلاف رأيى فلابد أن أصدر القرار الذى يصوب قرارى الخاطئ قبل أن تصدر المحكمة حكمًا يقضى بخطإ رأيى، وقلت أن أصحاب القرار لابد أن يتنافسوا فى الحصول على تأييد القضاء الإدارى لقراراتهم لا على تحطيم هذه القرارات.

(٣)

قال محدثى العظيم: لكنك بهذا تعطى القضاء الكلمة الأولى فى أعمال الإدارة. قلت: إذا لم أعطه هذه الكلمة فسوف تكون الفوضى هى البديل!

وسرعان ما تنشأ عوامل فقدان الثقة فى سيادة القانون!

ولا يمكن أن تكون هناك سيادة للقانون على الأفراد، بينما هو لا يسود على الدولة!!

■ ■ ■

الفصل الثامن عشر

أكبر ضمان
لعودة الأمن هو القانون العادل

(١)

سألنى أكثر من زميل عن سبب ما حدث فى كفر الشيخ من قيام الجماهير بأداء دور الدولة قضاء وتنفيذا، وعن إمكان تكراره.

فقلت: نعم إنه قابل للتكرار مادام السبب قائما، وهو غياب القانون العادل.

قال أحد الزملاء: ألا ترى أن هذا سبب بعيد؟

قلت: قد يكون بعيدا لكنه هو السبب الوحيد ويستحيل أن تنضبط أحوال الأمن فى الوطن إذا ظلت القوانين الاستثنائية الظالمة موجودة. صحيح أن الظلم العمومى فيما قبل الثورة كان يغطى على هذا السبب، لكن الثورة كشفت هذا الغطاء، وإذا تجاهلنا هذه الحقيقة فسوف ندفع الثمن أضعافا مضاعفة.

(٢)

سألنى زميل آخر: هل يمكن بصورة ما العودة إلى أسلوب ما قبل الثورة فى كبت هذه المشاعر والتجاوزات؟

قلت: فات الميعاد وإلى الأبد.

سألنى زميل رابع: ما أبرز هذه القوانين التى يجب على الدولة أن تسارع إلى (عدلها)؟

قلت بلا تردد: هو قانون العلاقة بين المالك والمستأجر الذى يجعل الشاب الخريج يكفر بكل شىء حين يجد نفسه مطالبا بدفع ألف جنيه إيجارًا جديدًا، بينما حفيد المستأجر فى بيت العائلة يدفع أربعة جنيهات فقط!

وقِس على هذا موقف كل مَنْ يرى هذا التناقض الواضح، ويرى الدولة الفاشلة شغلت قضاءها فى الدوائر المدنية بهذه القضايا الابتدائية والاستئنافية والنقضية حول إثبات مساكنة هذا الحفيد للأب، ومساكنة زوج الأب للجد، وما إلى ذلك من هراء تعرف الدولة أنه هراء وكذب وافتئات وتقنن له، وتبقى الوضع على ما هو عليه.

(٣)

اندفع الزملاء الحاضرون جميعا فى التعجب من أحوال شاذة يعرفها كل المسئولين وكل المواطنين، ومع هذا يدوم العبث.

ثم تنهد الجميع وهم يذكرون أنفسهم بضبط مستوى السكر فى المريض قبل أن تجرى له الجراحة، وقبل أن نفكر فى علاج أمراض أخرى، قال أحد الزملاء: ألا يدرى المسئولون عنا أن الأمر لا يحتاج إلا مثل هذه الخطوة الجادة؟

رد عليه آخر: يدرون لكنهم لا يريدون.

نعم .... أصبحنا فى عهد كثرة الدراية، وانعدام الإرادة.

■ ■ ■

الفصل التاسع عشر

كيف تنشأ الأزمات التموينية

(١)

كان صليب سامى، وهو أحد أبرز وزراء عصر الملكية المخضرمين، واعيا إلى أقصى حد بما أصبحنا نطلق عليه الأمراض الاجتماعية الناشئة عن تدخل الدولة بالقانون فى توزيع المواد الغذائية، وهى أمراض اجتماعية حقيقية، لكنها تبدأ كآثار جانبية محدودة ثم تستشرى وتقود إلى تشجيع كل السياسات التى سنت الحكومة القوانين من أجل القضاء عليها.

وهو يروى تجربة مبكرة له فى هذا الميدان عام ١٩٥٢ فيقول:

«حتى سنة ١٩٤٠ حين قامت الحرب العالمية الثانية، وأنشئت وزارة التموين، كان إنتاج السكر فى مصر يفى بحاجة البلاد، حيث كان الإنتاج والاستهلاك فى حدود مائتى ألف طن، لكن الاستهلاك زاد بعد ذلك تدريجيا لأسباب عدة، أهمها زيادة عدد سكان القطر، ورفع مستوى المعيشة والإقبال على صناعة الحلوى، ومشروبات عصير الفاكهة، والمياه الغازية، وقد بلغت زيادة الاستهلاك على الإنتاج أخيرًا مائة وعشرة آلاف طن».

«ولما عجز الإنتاج فى السكر أصبح واجبًا توزيعه على الأهلين بالبطاقات، شأنه فى ذلك شأن الكيروسين، لكن تقدير مقررات الأسر من السكر خضع مع الوقت للأهواء، فزيدت مقررات الأسر ذات النفوذ زيادة فاحشة على حساب الأسر الفقيرة».

(٢)

وهو يروى كيف تتبع جذور المشكلة بالأرقام:

«طلبت قائمة هذه المقررات فوجدت أمرًا نكرا، حيث بان لى أن مقرر أحد رؤساء الوزارات

١٨٠ أقة شهريًا، ومقرر الثانى ١٠٠ أقة، ومقرر الثالث ٧٠ أقة، بينما مقرر زميلهم الهلالى باشا ٢٥ أقة فقط، وتبين لى أن أحد الأمراء اللاجئين يتقاضى ١٨٠ أقة شهريًا، وأن الأمراء والأميرات يتقاضون بين ١٠٠ و١٥٠ أقة، وأن من هؤلاء من يصرف مقرره الشهرى لبواب قصره بينما سيده مقيم فى الخارج أو توفى إلى رحمة الله، فكان لابد من وضع حد لهذه الفوضى».

(٣)

ثم يروى كيف وضع ما يمكن من معالجة القوانين القديمة وإن كان تغيير الوزارة قد سبقه:

«لذلك رأيت أن يكون الحد الأقصى للأسرة الواحدة ثلاثين أقة، فإذا احتاجت الأسرة إلى زيادة تقاضتها من سكر الطوارئ، الذى يزيد ثمنه قليلًا على ثمن سكر التموين، وأن يُنتفع بالوفر الناتج عن خفض مقررات الأسر الكبيرة لزيادة مقررات الأسر الصغيرة التى لا تتجاوز مقرراتها أقتين ونصف أقة، والتى يصعب عليها دفع ثمن سكر الطوارئ».

«كما رأيت سريان هذا النظام على أعضاء الأسرة المالكة، فوضعت قرارًا بذلك، وأشرت بإبلاغه لناظر الخاصة الملكية، ليقدم بيانا للوزارة عن أسماء الأمراء والأميرات الغائبين والمتوفين».

«وكنت من وقت لآخر أسأل عن رد ناظر الخاصة، فيقال لى: إنه لم يصل إلى الوزارة بعد، ثم استقالت الوزارة ووقف تنفيذ القرار».

«ولاشك أن تقاضى الأسر أكثر مما تحتاج إليه من السكر، كان عاملًا من عوامل نشاط السوق السوداء».

«ولا أقصد بذلك أن الأمراء أو رؤساء الوزارات أو كبار القوم كانوا يفيدون من زيادة مقرراتهم على حاجتهم، وإنما الواقع أن وكلاءهم أو طهاتهم أو خدمهم وبوابى قصورهم كانوا يفيدون من هذه الزيادة وحدهم، بالاشتراك مع التجار من موردى السكر، فكان الطاهى مثلًا يوقع للتاجر بتسلمه كل المقرر، بينما هو لا يسحب منه إلا بقدر حاجة سيده، وما يفيض على حاجته يقوم التاجر ببيعه فى السوق السوداء لحسابه وحساب الطاهى معًا».

«أما الأمراء الغائبون أو المتوفون فكانت مقرراتهم كلها من نصيب السوق السوداء».

الفصل العشرون

الحكومة ودعم الواردات والصادرات!!

(١)

باختصار شديد نورد فى هذا الصدد قصة لتوظيف القانون ضد القانون من خلال وساطة كريم ثابت من أجل أحد تجار الصفيح عند أحد وزراء الملكية البارزين وهو صليب سامى باشا الذى روى الواقعة بشجاعة، وربما يروعنا أن يشغل صحفى بارز ومستشار الملك الصحفى نفسه مع وزارة بعد وزارة فى الوساطة لأحد التجار.

وسنجد أن صليب سامى يروى هذه القصة بطريقة الفلاش باك، فهو يذكر التداعيات التى نشرت فى ١٩٥١ ثم يذكر التطور الذى مرت به القصة، وما استبان له من خلال دراسة القضية، وكيف ساعده تمرسه بالقانون على أن ينجى الدولة من القيام بدور «الداعم»، بينما دورها لم يكن يتعدى «الوساطة»:

«بينما كنت بباريس فى صيف ١٩٥١، اطلعت فى جريدة الأهرام على حديث للمرحوم حسين باشا فهمى، وزير المالية السابق ورئيس مجلس تنمية الإنتاج القومى (فى عهد الثورة)، يقول فيه: إن السيد سمير بشارة كان قد عرض على فى وزارة التموين الصلح فى القضية المرفوعة منه على الوزارة فرفضت عرضه بشدة، وأنه بعد استقالة الهلالى عرض سمير بشارة الصلح مرة ثانية فى وزارة سرى باشا، بواسطة كريم ثابت وزير الدولة، وأن الدكتور هاشم وزير الداخلية استدعى خلفى الأستاذ حسين الغمراوى إلى مكتبه، وطلب منه فى حضور كريم ثابت تسوية القضية صلحًا، وأخيرًا فإن الأستاذ الغمراوى رفض إجابة طلب الدكتور هاشم استنادًا إلى محاولة سبق رفض الصلح فيها».

«ثم قرأت بعد ذلك فى الجريدة نفسها، رد السيد سمير بشارة على حديث حسين باشا فهمى، مؤداه أنه على حق فى دعواه وأن مستشار الرأى أيده فيها، وإنى كنت وقتها مقتنعًا بوجوب الصلح فيها، ثم عدلت عن رأيى لسبب لم يتبينه».

(٢)

عند هذا الحد يبوح صليب سامى بالحقيقة:

«لذلك رأيت أن أروى هنا قصة هذه القضية».

«لما شح استيراد الصفيح مدة الحرب الأخيرة، أنشىء فى وزارة التموين مكتب للصفيح يضم كبار المستهلكين برئاسة حسين باشا فهمى، تحت إشراف الوزارة التى أخذت على عاتقها معاونة المكتب فى مهمته».

«وعرض سمير بشارة على المكتب استيراد كمية الصفيح بواقع ثمن الطن ٧٠ جنيها تقريبًا، ولما ورد الصفيح ادعى سمير أن سعر التكلفة للطن الواحد مبلغ ١٠٠ جنيه تقريبًا، وطالب الوزارة بأن تدفع له الثمن بواقع هذا السعر».

«ثم عاد سمير بشارة وعدل عن طلب الزيادة، وقبل تقاضى الثمن بواقع السعر المتفق عليه وتحرر بينه وبين الوزارة اتفاق بذلك».

«ولكن سمير لم يلبث أن ادعى أن الوزارة لم تقم بتنفيذ هذا الاتفاق من جانبها».

«وبذلك أصبح له الحق فى الرجوع فيه ومطالبة الوزارة بثمن الصفيح بواقع السعر ١٠٠ جنيه للطن، ويبلغ الفرق بين الثمنين حوالى أربعين ألفًا من الجنيهات».

(٣)

ويروى صليب سامى أن موقفه هو نفسه قد تطور مع الزمن:

«وبعرض الموضوع على قسم الرأى بلجنة قضايا الحكومة، أفتى بما يؤيد دعوى سمير، حينئذ ملت إلى تسوية النزاع صلحًا، ثم عرض لى فى هذه الأثناء أن الوزارة ليست فى الواقع

أصيلة فى هذا النزاع، لأن الصفيح مستورد لحساب المستهلكين وهم الذين يقومون بدفع ثمنه، وأن الوزارة إنما هى واسطة التعاقد بين المستهلكين والمستوردين، لمعاونة الطرفين فى استيراد الصفيح بوسائلها الخاصة، وضمان توزيعه توزيعًا عادلًا بين المستهلكين. ويترتب على ذلك أن يكون المستهلكون ـ ممثلو مكتب الصفيح ـ طرفًا فى الصلح لأنهم وحدهم أصحاب المصلحة الحقيقية فيه والملزمون وحدهم بدفع ثمنه، لذلك استطلعت رأى حسين باشا فهمى رئيس المكتب فى الموضوع، فقرر لى أن المستهلكين لا يقبلون بأية حال أن يدفعوا ثمنًا يزيد على السعر المتفق عليه وقت التعاقد وقدره ٧٠ جنيهًا».

«وحينئذ قررت رفض طلب الصلح والسير فى الدعوى، على أن تدخل الوزارة مكتب الصفيح خصمًا ثالثًا فيها ليكون الحكم فى مواجهته مع إخلاء الوزارة من كل مسئولية».

«وفى هذه الأثناء كثرت وساطة كريم ثابت دون جدوى لإنهاء النزاع صلحًا بين سمير بشارة والوزارة».

«ومن ذلك يبين أن تصرفى كان سليمًا، وأن مسعى سمير بشارة وكريم ثابت فى الصلح بين الأول والوزارة مباشرة، ووقوع هذا الصلح فعلًا، كان لاشك ضارًّا بمصلحة الحكومة».

(٤)

... ولاتزال الدولة المصرية حتى ٢٠١٢ تكرر هذه الأخطاء القديمة (التى تكلفها الآن مليارات) مادام لا يزال هناك مستشارون صحفيون.

■ ■ ■

الفصل الواحد والعشرون

الحبس فى قضايا الشيكات

(١)

يظن بعض المصريين أن الحبس فى قضايا الشيكات هو العامل الحاسم الكفيل بالحفاظ على المال، سواء أكان هذا المال عاما أم خاصا، ولست أنكر أن هناك عوامل تاريخية أسهمت فى تأصيل فكرة «الدفع أو الحبس» وتقويتها، وبصياغة المثل الظالم القائل بأن الفلاح المصرى لا يدفع الدين إلا على باب السجن!

يذهل بعض المستمعين إلى حين يجدوننى أقول: إن هذا الفكر مناقض تماما لمواثيق العدالة الجنائية التى لم تعد تسمح بأن يفقد الناس حرياتهم لمثل هذه الأسباب المتعلقة بالوفاء بالالتزامات المادية، ويذهل آخرون من أن أتبنى دعوة إلى تعديل قوانيننا كى تتوافق مع حقوق الإنسان، ومع مبدإ الحضارة.

وأذكر أنى فى محاضرة عامة منذ عشرين عاما نقلت عن الأمريكيين فكرة أن المدين إذا أقر بدينه لا يحبس، وإذا لم يقر كان فى أمره نظر، وتعجب السامعون.

(٢)

لست أحب أن أطيل فى الحديث عن عقم تفكيرنا فى هذه القضية، وعن النتيجة الحتمية له، وعن ربطنا سمعة الإنسان بشيك قد يكون قسط محل أو مكتب يجلب العمل، أو قسط شقة تستر عرض الإنسان، وقد لا يكون تخلفه عن السداد إلا السلاح الوحيد أمامه للضغط على الطرف الآخر الذى لم يف بتعهداته فى تسليم العين المشتراة.

لكنى أحب أن أقول: إن هناك ما هو أهم بكثير من هذا كله، وهو حاجة الإنسان إلى أن يكون سجله فى الوفاء بديونه مشرفا حتى ينال ديونا أخرى، لأنه مادام يعيش فهو فى حاجة إلى أن يشترى بالأجل، وأن يمول طموحاته بالأجل، وأن يخطط لارتقائه فى الحياة تبعا لدخله المتوقع.

(٣)

هذا نمط من التفكير يجعل كل إنسان حريصا على سداد ديونه، أما التهديد بالحبس وتنفيذ هذا التهديد، فهو يضيف إلى مشكلات الوطن على نحو ما حذر منه جبران خليل جبران حين قال:

«إن مقطوع اليد اليمنى.. لا يعالج بقطع يده اليسرى».

(٤)

أعيدوا التفكير فى قوانيننا يرحمكم الله.

■ ■ ■

الفصل الثانى والعشرون

ضمير القاضى القديم

(١)

حفظ لنا التاريخ الإبداعى أن توفيق الحكيم نفسه كان ابن المستشار الذى أنقذ محمد محمود باشا (رئيس الوزراء فيما بعد) من مؤامرات الإنجليز ضده حين كان فى شبابه مديرا للبحيرة.

وقد قص توفيق الحكيم القصة فى كتابه «عصفور من الشرق» بطريقة فنية شائقة دون أن يذكر الأسماء الحقيقية، مشيرا إلى بطولة والده (المستشار إسماعيل الحكيم) الذى لم يقبل التخلى عن ضمير القاضى إرضاء للإنجليز، وقد كان الحكيم حريصا على أن يفخر كل الفخر بموقف والدته المؤيد لأبيه فى هذا السلوك المعلى من قيمة ضمير القاضى.

(٢)

هذا هو نص رواية الحكيم:

«.. هو أيضًا نشأ على الكراهية.. كراهية الإنجليز.. إنه لن ينسى قط صورة أبيه الشاحبة حين دخل البيت ـ ذات مساء ـ مضطربا، متأثرا».

«كان محسن يسمع المستشار من فتحة الباب يخاطب زوجه، ويقول: إما التخلى عن الوظيفة.. وإما التخلى عن ضميرى كقاض.. إن أكل العيش أصبح مهددا».

«كانت أم محسن عملية، متيقظة، فأحست بانتفاضة.. كانت طبيعتها متغيرة، متناقضة.. فهى شجاعة، ومع ذلك تراها خائفة.. وهى رحيمة وقاسية.. قوية وضعيفة.. وهى تحب العظمة إلى أبعد الحدود، لكن العظمة التى لا تكلف صاحبها شيئا كبيرا، والتى لا تتطلب التضحية، ولا التى تهدد الحياة، ولا حتى الأرزاق».

«كانت تفهم معنى الكلمات الرنانة مثل: الضمير ـ الحكمة ـ الشجاعة».

«وحالما علمت أن ضمير زوجها القاضي، كان ألعوبة، لم تتردد فى أن ترتفع بأفكارها.. ناسية فى هذه اللحظة ما يترتب على فقدان المركز، فأعلنت رأيها لزوجها قائلة: إن ضمير القاضي وشرفه قبل كل شيء».

«لقد كانت تعلم كل ما يدور حول هذا الموضوع.. والناس يتكلمون عن قضية فى الاستئناف.. والهمس يدور فى كل مكان.. إن القضية مؤامرة من مؤامرت الإنجليز ضد مدير أحد أقاليم الدلتا الذى اتهموه بالكبرياء».

(٣)

وهو يرسم ملامح شخصية محمد محمود باشا فيقول:

«وكان المدير ابنا لإحدى الأسر الغنية فى الوجه القبلى، تلقى علومه فى أكسفورد، وعاش مدة كبيرة فى إنجلترا، وكان يحبها مثلما يحب بلاده، بل كان يحب كل ما هو إنجليزى».

«وجاء إلى بلده، فكان يرسل ملابسه مرتين فى الشهر إلى إنجلترا لغسلها وكيها، ثم عين يوما مديرا لإحدى محافظات الوجه البحرى، وهناك اكتشف لأول مرة وجه الإنجليز الحقيقى».

«لم يكن ذلك «الجنتلمان» الذى عرفه فى إنجلترا رجلا محبوبا وشريفا، لقد أصبح كائنا آخر، ذا خلق يتعارض مع مثيله الإنجليزى فى بلاده.. إنه الحاكم الذى يفرض سلطانه، ويصدر أوامره على أكبر الشخصيات المصرية.. إنه لأمر عادى أن يستقبل المدير ـ وهو موظف كبير ـ أى موظف إنجليزى صغير يمر بالمحافظة».

«وكان هذا المدير ـ صديق الإنجليز ـ غير جاهل هذا التقليد المهين، ولكن الشيء الذى كان يجهله أن ذاك الإنجليزى المحتل لا يقر صداقته للمصرى.. إن قاموسه لا يحوى غير كلمتى «سيد وعبد».

(٤)

ثم هو يرسم ملامح تعامل محمد محمود باشا مع الإنجليز فيقول:

«إن المدير، كان قد قرر الاستقالة، ولما علم الإنجليز بذلك لفقوا له تهمة.. فاتهموه ظلما

بأنه عذب بعض المتهمين فى قضية للحصول على اعترافات منهم، وهذا عمل غير مشروع فى قوانين الإنسانية، والقوانين المدنية!!».

«لقد كانت عمليات ظاهرها الرحمة، وباطنها الانتقام من شخص أرادوا إذلاله.. فباسم الإنسانية يهاجمون أعداءهم ويحاكمونهم،، هذه كانت طريقة الإنجليز التى يتقنونها».

«وكان ـ فى الحقيقة ـ مديرنا يجهل كل هذا التدبير.. إن الجناة يبرؤون، والأبرياء يصبحون جناة، وهم فى كل ذلك لا يعدمون الوسائل».

(٥)

ثم هو يرسم ملامح شخصية والديه، وأثر هذه الملامح فى ضمير القاضى فيقول:

«وكان أبو محسن مكلفا بالنطق بالحكم فى هذه القضية، وبعد أن حقق القضية جيدا، ورأى الجروح المفتعلة فى أجسام المصابين، وعلم حقيقتها.. خافوا ألا تكون هذه أدلة قاطعة، فجاؤوا إليه بمن يسر فى أذنه ويقول له: «يجب أن يكون حكمك مدينا للمدير، وإلا..».

«وكان القاضى يعلم يقينا ببراءة المدير، كما كان الرأى العام يعرف ذلك».

«وجاءت الوعود بعد التهديد لعلها تفيد.. فقد لمحوا له بالإنعام عليه بالرتب والنياشين فى غداة الحكم».

«فماذا عساه يفعل؟».

«لذلك، كانت أم محسن تتغلب على نزعتها، وطبيعتها وتقول لزوجها: احكم بحسب ضميرك ياعزيزى، وليكن ما يكون».

«وحكم القاضى بالبراءة.. ولكن هذا لم يمنع المعتدين من أن يجدوا نصا قانونيا عاونهم على تحويل القضية إلى قاض آخر يتعاون معهم على إدانة المدير، والذى أصبح بعد تلك القضية زعيما من زعماء الثورة المصرية».

الباب الخامس

صراعات النفوذ والنفوس

الفصل الثالث والعشرون

جامعة شائقة وأسئلة شائكة

(١)

فى أعقاب الثورات تتاح الفرصة لتنفيذ بعض الأفكار التى لم تجد حظها فى عصر سابق، وهذا باختصار هو جوهر الحديث (الحالى) عن مشروع جامعة الدكتور زويل، وعادة فإن المتعقلين والمخلصين من رجال الدولة والحكم يحرصون على التعرف على أسباب عدم قبول المشروع فى الماضى، أما السياسيون الانتهازيون الذين يهمهم أن يظهروا بمظهر القادر على التغيير أو المروج له أو المرحب به فإنهم يحرصون على تنحية العقل جانبا حين يفكرون فى استدعاء المرفوض أو المتحفظ عليه.. ويبدو أن هذا هو جوهر السلوك (الحالى) فى مشروع جامعة الدكتور زويل.

فنحن حتى هذه اللحظة لانرى من هذا المشروع الذى ينتسب إلى هذا العالم الجليل إلا الأراضى المخصصة والمبانى المصادرة لصالح الجامعة، بل إن الأمر قد وصل إلى أن يوضع ماكيت جامعة أخرى أمام العالم الجليل ليشرح عليه فكرته لخمسة وزراء ورئيسهم لم يسأل أحدهم سؤالا مفيدًا أو غير مفيد، ليس هذا فحسب بل إننا نرى حديثًا كثيرا على شاشات التليفزيون المفتوحة لهذه اللقاءات العالية دون أن يحدثنا أحد عن جوهر هذا الذى يحدث، ودون أن تتكرم علينا الوزارة العصامية (نسبة إلى صاحبها) بأى قدر من الإيضاح لهذا الذى شرعت فيه أو شرعت فى تشجيعه.

(٢)

ومن العجيب أننا جميعا نعرف أن صديقنا العزيز وزير الإعلام السابق كان فى عهد مبارك

بمثابة الصحفى الذى يتولى مهمة المقدم الأول لزويل من خلال صالونات الأوبرا الثقافية وقد بذل جهدًا فائقًا فى التعريف بالرجل وتقريبه من الشباب، ومن الإنصاف للوزير أن نقول: إن دور الصالون فى الترويج لزويل قد فاق دور أى صالون آخر بها فى ذلك الصالونات التى اجتهدت فى الترويج للرئيس أو الوريث.

كذلك فإننا نعرف أن صديقنا الكريم رئيس الوزراء السابق كان رئيسا لجمعية عصر العلم التى كانت تتخذ من زويل أيقونة لها، وقد نجح رئيس الوزراء فى أن يضيف إلى أيقونة زويل قدرًا لا بأس به من التقديس، التقديس الذى قابله زويل بما لا يمكن الحديث عنه على صفحات الصحف مهما كان عظيمًا، وهكذا فإن علاقة الرجلين (أى رئيس الوزراء ووزير الإعلام السابق) بزويل كان من المفروض أن تكفل لهما أن يرشدا المجتمع المصرى المعاصر إلى مدى ما يمكن أن يتحقق لمصر من مشروع زويل ومن جامعة زويل ومن زويل نفسه .. لكن هذا لم يحدث حتى الآن اكتفاء بمونولوج طويل أداه الدكتور زويل، وبكلام عام وعائم كرره المسئولون الوزراء ولا نقول: الوزراء المسئولون.

(٣)

ومن الإنصاف مرة أخرى أن نذكر أن المسئولين السابقين (رئيس الوزراء ووزير الإعلام) لم يورطا نفسيهما حتى هذه اللحظة فى التبشير بشىء، وكأنهما آثرا أن يكونا من دراويش زويل على أن يكونا من دراويش الوطن، وكأنهما آثرا مرة أخرى أن يكونا من نجوم حفل زويل بدلا من أن يكونا أصحاب دعوة الحفل الذى تكفلت مصر بنفقاته من أصولها ومن مواردها المحدودة ومن لحمها الحى، ولا نزال وسوف نظل نغطى تكاليف هذا الحفل الترفى الذى لا نعرف له هدفًا محددًا.

ربما كان من المفيد أن نتساءل: هل يتحمل المجتمع المصرى المعاصر أن يكون ضحية حفلات ترفع شعار العلم بينما هى حفلات ذاتية جدًّا تقوم على نجم مدعو، ونجوم داعية، وجمهور ممول فحسب؟ هل يليق بمصر أن تكرر تجربة إنشاء مدن علمية متوازية بينما هى لم تشغل المدن التى بحوزتها على نحو يكفل الإفادة من الموارد البشرية المكدسة فيها؟

وقد قيل فيما مضى إن تأسيس مدينة مبارك العلمية كان تكرارًا لا ضرورة له للمركز القومى للبحوث، وتكرر هذا همسا خوفا من اسم مبارك الذى رفع على المدينة.

وسرعان ما أثبتت الأيام أن الذين قالوا هذا لم يكونوا مدعين ولا ظالمين.هل ياترى نكرر الأمر مع زويل ونحذف اسمه بعد سنوات؟

(٤)

ونعود لنسأل أنفسنا (لأن أحدًا لن يجيبنا) ما جدوى المسارعة إلى إنشاء كيانات بحثية جديدة تستنزف الموارد المفترض توجيهها للمؤسسات القائمة حتى تؤدى وظيفتها؟ ما جدوى إنشاء مركز بحوث وإنفاق مليار على مبانيه بينما لن يتعدى تمويل الموازانات اللازمة للبحوث المفترض إجراؤها فيه مبلغًا يكاد يقترب من المليون كما حدث من قبل؟

ما الجدوى التى يمكن تصورها من الحديث عن إنشاء معهد جديد حتى لو كان صورة طبق الأصل من معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا (كالتك) الذى يعمل فيه عالمنا الكبير زويل وعشرون آخرون من الحاصلين على نوبل؟ ما جدوى هذا حتى لو كان فى يد الساحر عصام شرف تريليون دولار (أى ألف مليار أو مليون مليون) بينما لا تستطيع موازانات الوطن المتوقعة أن توفر لبحوث مثل هذا المعهد الجديد أكثر من مائة مليون جنيه فى العام؟

أذكر فى هذا المقام أنى طالبت منذ منتصف الثمانينات بالتوقف عن بناء مستشفيات جديدة والتوجه نحو إعادة تأهيل المستشفيات القائمة بما يكفل للموجود والقائم دورًا حقيقيا فى الخدمة الطبية، وها نحن اليوم نعانى من كثرة هذه المبانى التى أصر المسئولون على بنائها لما تجلبه لهم من أرباح خاصة إذا كانت تحاكى «الأهرام» فى صفاتها المعمارية بينما هى عاجزة عن تقديم أى علاج لأى مريض بسبب نقص الموازانات والاعتمادات المخصصة لها.

هل لابد لنا أن نكرر هذا السلوك حتى يكون عندنا هرم لزويل كما أن عندنا أهرامًا لخوفو وزوسر وخفرع ومنقرع؟

هل سأل رئيس الوزراء نفسه سؤالا يقول: ما المشروع المحدد الذى ينتوى عالمنا الكبير

أن يقدم خبراته فيه؟ ولماذا لا يمكن أن تتم هذه الخبرات إلا من خلال مبنى جديد ومؤسسة جديدة وإنفاق جديد وحملة جديدة للتبرعات والتمويل... إلخ؟

ولماذا أيضًا يتم الاستيلاء على أصول جامعة النيل وتشريد طلابها؟ وقد عرضت هذه القضية بالتفصيل فى جريدة الأهرام لكن أحدًا لم يهتم ولو لدقيقة واحدة، وكأن الوزراء الحاليين ينتظرون مصير أسلافهم.

(٥)

ثم نأتى إلى الأهم من هذا، وهو: لماذا هذا التسرع الصاروخى فى افتتاح مدارس للعلوم والرياضيات للمتفوقين (فى إطار هذا المشروع) كى تقوم للأسف الشديد بدور المزرعة التى ينتقى منها عالمنا زويل ما يريده من بذور؟ ألا يعنى هذا بلغة البيولوجيا نوعًا من الإخصاء أو التعقيم لغدة الموهبة فى الوطن؟

أرجو أن يدلنى أى منصف فى هذا الوطن (أو خارجه) على أى دولة فى العالم تقبل على نفسها أن تنساق إلى الاستجابة لمثل هذا التوجه الشخصى لرئيس وزراء مؤقت (حتى وإن كان يعد نفسه لرياسة الجمهورية) ولوزير إعلام مؤقت (حتى وإن كان يعد نفسه لرياسة الوزارة)، وهو لا يعدو أن يكون توجهًا مظهريًا بحتًا قادتها إليه الظروف من غير ترتيب.

أرجو أن يدلنى أى منصف فى هذا الوطن (أو خارجه) على عالم دولى قبل على نفسه أن يحرم وطنه من تدفق نهر العلم فيه على هذا النحو الذى تؤدى إليه مثل هذه السياسات التى بدأ الدكتور زويل يشجعها ويتبناها بكل حسن نية .... بينما هى لا تقود إلا إلى ما هو ضد مصلحة الوطن.

(٦)

أذكر أنى أشرت من قبل فى مقالات منشورة إلى أن ثورة ٢٥ يناير قد أتاحت للجماهير أن تناقش الحديث عن حقيقة موقف نظام مبارك مما سمى جامعة زويل، وهو الموقف الذى بدأ بترحيب سرعان ما انقلب إلى فتور وإن لم يبلغ الأمر مرحلة العداء.

وكان أهم ما يحدد قبول الموضوع والفتور تجاهه هو مدى تداخل نظام مبارك وإفادته من علاقة العالم المصرى الكبير بالولايات المتحدة وبخاصة أنه كما نعرف مواطن أمريكى كامل المواطنة وكامل الأهلية بل إنه عين فى عهد أوباما مستشارًا لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ويرتبط بهذا علاقته الوثيقة بإسرائيل، وهى دولة تحظى فى وجدان المصريين بمشاعر معروفة حتى وإن كانت مرتبطة مع مصر رسميا بمعاهدة سلام لاتكف هى عن انتهاكها من خلال الجواسيس الكبار المؤمنين ومن خلال إساءة معاملة العرب ... كما لايكف بعض الأقطاب الفاسدين فى النظام المصرى السابق بأن ينسبوا إلى هذه المعاهدة بعض إجرامهم بينما المعاهدة بريئة من هذه الإجرام (قضية الغاز نموذجا).

كذلك لايكف الحاقدون على انتصار مصر فى السبعينيات أن ينسبوا إلى المعاهدة بعض مشكلات مصر مع أن مثل هذه المشكلات لم ولن تنشأ عن معاهدة سلام.

ومن أعجب ما يمكن أن موضوع الدكتور أحمد زويل يمثل تجسيدًا لموضوع العلاقة مع إسرائيل. فالذين يتحفظون على زويل، وعندهم حق بالطبع فى التحفظ، يذكرون (دون أن يرد عليهم أحد) أنه أقام فى إسرائيل وساعدها فى مشروعها الذى استهدف تحطيم القوى الدفاعية التى كانت تحمى العرب المجاهدين من سطوة طيران إسرائيل وهكذا فإن زويل فى نظر هؤلاء (الذين لا يتحدثون الآن كثيرًا بسبب تحالفات لا يعلم حدودها وطبيعتها ونتيجتها إلا الله) ينبغى أن ينظر إليه على أنه جزء مشتبك إلى حد كبير بطبيعة علاقاتنا مع العدو، ومن هم وراء العدو!! ولكن بعض رجال الصف الأول فى مجلس الوزراء المصرى الحالى يودون لو وجدوا من يضمن لهم قبولا إسرائيليا مؤكدًا حتى يمكنهم الوصول إلى ما يحلمون به من رياسة مصر.

(٧)

ومع إدراكى لما لا يمكن التصريح به فى هذا الموضوع فإنى أرى أن من واجبنا أن نفكر أولا فى الإفادة بتجربة ذلك العدو المرتبط معنا بمعاهدة سلام حين أراد أن يتعاون مع نفس العالم الكبير أى الدكتور زويل.

وهنا أقترح على أكبر المصريين من محبى زويل أن يكون تعاون عالمنا الجليل مع مصر على نفس نمط التعاون الذى تم مع إسرائيل، أى أن يتولى حل مشكلة ضخمة بالوسائل العلمية من خلال مؤسسة قائمة فى وقت محدد أو مفتوح، وبالطبع فإن العلم متصل الحلقات والفروع حتى إن زويل قادر بالعلم على أن يحل مشكلة انتشار مرض الكبد فى مصر أو إنتاجية القمح أو اللحوم أو الطاقة المتجددة.

وبالطبع فإن زويل سوف يكون قادرًا على هذا بحكم علاقاته وإمكاناته ونمط تفكيره العلمى.

أما أن تختزل القضية فى إنشاء جامعة جديدة تضاف إلى الجامعات القائمة أو الكيانات «البحوثية» المتواجدة فإن الأمر يمثل إهدارًا للطاقة «الزويلية» والبشرية والمصرية مع تقليل أكيد من قيمة العالم والعلم والتعاون العلمى ذلك أن الجامعات كائنات حية لابد لها أن تأخذ حقها من النمو الطبيعى فى البيئة التى تنشأ فيها بعيدًا عن دواعى السياسة والإعلام والإعلان والطاقات الإعلامية التى لا حدود لها.

بالطبع نحن نحتاج إلى جامعة عظيمة لكن الحق الذى لامراء فيه أن الجامعة العظيمة لاتستورد، ولا تتكرس بزيارات مكوكية، ولا تدار من بعد بالريموت.

وبالطبع أكثر فإننا نعانى من مشكلات كبيرة يقدر الدكتور زويل على تقديم الحلول الذكية لها، بل يقدر على حلها خلال شهور قليلة.

(٨)

يشهد الله أنى أحب زويل العالم حبا لامثيل له، وأنى أحب كل من هم حوله ممن يحبهم من طراز وطبقة مصطفى سليمان وفاروق جويدة وإبراهيم المعلم وأحمد المسلمانى... إلخ، لكنى أحب مصر أيضًا، وأحب أبناءها المتفوقين أيضًا.

وهذا هو الحق الذى يخلو من التزويق، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

الفصل الرابع والعشرون

نظرية الشماسى في الحكومة المصرية

(١)

تعتز المؤسسات السياسية فى العالم كله وفى التاريخ كله بأنها مدرسة يعيش أفرادها حياتهم فيها متصلة ومتواصلة، ولم يكن مجلس الوزراء المصرى بدعا فى هذا، فقد كان صلاح الشاهد على سبيل المثال تشريفاتيا مع النحاس باشا ومع على ماهر ومع أحمد نجيب الهلالى ومع حسين سرى ثم أصبح كذلك مع محمد نجيب وجمال عبد الناصر وأنور السادات وترقى فى السلك الوظيفى من أول درجاته حتى آخر درجاته وهو يقوم بالمهمة ذاتها فى حب وإخلاص واعتزاز.

لكن الفترة الماضية أطلعتنا على مدى التردى الذى أصاب كل شىء فى مصر فى واقعة مؤسفة حدثت فى ديوان رئيس الوزراء السابق حين اعتدى ضابط أمن رئيس الوزراء على إحدى الموظفات فى مكتب نائب رئيس الوزراء.

(٢)

أما ضابط أمن رئيس الوزراء فقد اتضح أنه كان ضابط شرطة وقد ترك الشرطة منذ عشر سنوات .. ثم عمل فى قطاع البترول ومن قطاع البترول انتدب إلى رياسة الوزراء.

وأما المعتدى عليها فإنها تشغل درجة وظيفية كبيرة، وتتولى مسئوليات ضخمة وتؤدى واجباتها على وجه جيد لكنها هى الأخرى منتدبة من وزارة الاتصالات إلى رياسة الوزراء.

ولأن الرجلين الأولين فى مجلس الوزراء كانا يعلنان أنهما مشغولان بما هما فيه من هموم فإنهما لم يشغلا باليهما (!!) بالحق والعقاب ... بل لقد استسهل رئيس الوزراء إعادة الطرفين إلى خارج قصر رياسة الوزراء.

(٣)

كشفت القصة عن أسلوب كفيل بتدمير كل شىء فى جهازنا الحكومى فها هو أعلى مكان فى الدولة أصبح كشاطئ البحر (المجانى) يذهب إليه كل موظف ومعه المظلة التى تظله إلى أن يفقد هذه المظلة بسبب فقدان صاحب المظلة لمنصبه ومن ثم يفقد الموظف سنده ويعود إلى بيته الأصلى.

كذلك كشفت القصة عن أن ضابط الشرطة يحظى إذا كان واصلًا (حتى فى حالة إبعاده) بما لا يحظى به ضابط الشرطة المستمر فى الخدمة.

كذلك كشفت القصة عن أن بعض أصحاب المناصب الرفيعة لايزالون يستخدمون أيديهم القوية فى تأديب من يرون تأديبه من سيدات بالضرب على الوجه مثنى وثلاث ورباع ... ولسنا ندرى ماذا يفعلون فى بيوتهم بعد ذلك!! وكيف يمكن لهم أن يزعموا أنهم يعيشون عصر الحضارة؟

■ ■ ■

الباب السادس

آثار ممتدة مما قبل الثورة

الفصل الخامس والعشرون

منهج لجنة السياسات

(١)

كانت هذه اللجنة هى الاسم المفضل عند الطامحين إلى الوصول فى نهاية عهد مبارك.. كانوا يظنون أن من دخل لجنة السياسات فقد دخل الجنة، ومن لم يدركها فإنه بعيد عن الجنة.

كان أحد الأطباء «المراهقين» قد صبغ شعره بالأبيض فصور زملاؤه بسخرية هذا الفعل القديم على أنه أنجزه حديثًا ليكون مستحقا للوصف القائل بأنه قطب من أقطاب لجنة السياسات التى هى مستودع الحكمة.

(٢)

جمعنى النقاش ذات مرة بأحد المعتزين بعضويتهم فى تلك اللجنة، سألته عن مغزى الحديث عن نشاط اللجنة بصيغة الجمع «السياسات» بدلا من صيغة المفرد.

قال: وما الفرق فى نظرك؟

قلت: الفرق فى المدلول كبير جدًا فإن «السياسات» تعنى أن هناك تناقضا حتى لو صدرت السياسات عن الشخص نفسه، فالمفروض فى الحزب أن تكون له سياسة واحدة لا سياسات متعددة.

قال محاورى: ربما كان الأمر من قبيل الاحتياط، وربما كان من باب وصف حالتنا حين ندخل الاجتماعات بسياسات متعددة، ونخرج بسياسة واحدة.

قلت: لكنى أعرف أن هذا لا يحدث.

قال: ألا تدرى أن الأسلوب المفضل عند الأستاذ جمال (!!) هو أن يسألنا ماذا نقول لو أننا فى محل الخصم أو فى موقفه.

قلت: ياسيدى أعلم أنه يفعل هذا بكم، وأن بعضكم يظن هذا فنا، وأن بعضكم يظن هذا حكمة، وأن بعضكم يظن هذا قدرة على التعلم، وأن بعضكم يظن هذا توفيرا لوقته مع المعارضة، فكأنه مارس السياسة من خلال هذا النموذج الجدلى المصغر والمريح.

قال محاورى: دعك من هذا كله الذى تتجنى به علينا، وخبرنى عن رأيك أنت فى أسلوبه!

قلت: لا أحب أن أورطك فى سماع رأى قاس لن يتحمله مَن تسمونه الأستاذ ولا محبوه.

قال: لا تخف علىّ، ولا على نفسك.

قلت: بل أخشى..

قال: لا تشوقنى.

قلت: إذا كان الأمر قد وصل إلى هذا الحد فإنى أرى الأستاذ فى أسلوبه هذا شبيها بالرجل الذى يصفه الرجل العامى بأنه «يتخانق مع ذباب وجهه».

(٤)

قال محاورى: يبدو أنك كنت محقا فى خوفك..

إنى الآن أخشى علىّ وعلى نفسك.

■ ■ ■

الفصل السادس والعشرون

بعض جرائم الوزراء الهامشيين

(١)

يعتقد بعض الناس أن بعض وزراء نظيف وشرف ليس لهم من الأمر شيء وأنهم لم يفعلوا ما يدينهم إذا ما قورنوا بالوزراء السفاحين العشرة الذين أداروا مصر لمصلحتهم الخاصة.

فهل هذا صحيح؟

الحقيقة أن هذا غير صحيح على إطلاقه ذلك أن بعض وزراء نظيف الهامشيين شاركوا بفعالية شديدة فى كثير من الفساد المعلن والمستتر.

وسنضرب على هذا مثلًا بوزير شاء حظه أن يرشحه نظيف لوزارة هندسية مهمة لكن نظيف فوجئ بأن هذه الوزارة خصصت لأحد رجال الأعمال فبقيت لهذا الوزير وزارة أخرى جمعت من نصفى وزارتين أخريين وكان من مهامها أن تتعامل مع الفلاح والمسكين والفقير.

ومن ثم فقد كان هذا الوزير مشاركا بطريقة أو أخرى فى صياغة سياسات تسلم المحاصيل الوطنية من الفلاح (أو عدم تسلم هذه المحاصيل وهو البديل الأقسى) وهى السياسات التى كانت تأخذ سلعة الفلاح المصرى (إن أخذتها) بأقل كثيرا من السعر العالمى، وكأنها الفلاح المسكين مسئول عن دعم موازنة الدولة، وإذا لم تأخذها بقيت هذه السلعة وبالا على الفلاح المجتهد.

(٢)

كان هذا الوزير عضوا منتخبًا فى مجلس الشعب ومن الطريف أنه لا يزال يسعى إلى إعادة

ترشيح نفسه فى العهد الجديد ومع هذا فقد كانت سياسات هذا الرجل أبعد ما تكون عن مصلحة الفلاح والمواطن والشعب معًا.

يذكر له على سبيل المثال أنه كان يتعنت فى قبول الذرة من الفلاح المصرى بناء على معلومات مضللة غذاه بها مستشارو السوء، وفى المقابل فإنه كان يشارك من خلال العضوية فى مجلس الوزراء ولجانه فى تشجيع استيراد الذرة الأمريكية (الفوارغ) أى التى نزع منها الجنين الذى يستخدم فى الأبحاث الطبية والمستحضرات الصيدلانية.

هكذا كانت مصر إلى ما قبل الثورة (ولا أدرى هل تستمر فى ذلك) تستورد الذرة الفارغة (منزوعة الجنين) بكل مخاطر العدوى والأمراض والعفن فيها كى تفى باحتياجات الثروة الحيوانية من العلف الذى تمثل الذرة ٨٠ ٪ منه.

والنتيجة: كره الفلاح المصرى زراعة الذرة بسبب هذا الوزير الذى كان بسياسته يجعل زراعة الذرة عقابا.

ويشاء القدر أن ترتفع أسعار الذرة هذا العام حتى أصبحت توازى أسعار القمح وربما تزيد عليها... ولو أن فلاحا حافظ على زراعة الذرة فى هذا العام فإنه سيحقق ما لم يحققه منها طيلة حياته كلها.

■ ■ ■

الفصل السابع والعشرون

ملك العمولات

(١)

كان ملك العمولات يعتز دائما بأنه صاحب أكبر طيف من الثقة به، وبقدرته على إنجاز الصفقات، وحين سئل عن سر نجاحه قال إنه يؤمن أن لكل شيء ثمنا، وأنه إذا حصل على (الشيء) مجانا فإنه يسارع إلى دفع ثمنه، وهكذا يضمن أن يحصل عليه مرة أخرى بأفضل من غيره، ولهذا فإنه كان لا يأكل على المديرين الكبار نصيبهم فى الصفقات التى يتمها بمساعدتهم حتى لو كان هؤلاء الموظفون شرفاء لا يقبلون العمولة، وكان يحتال حتى يعطيهم ما يستحقونه قائلا: إنه لم يتعود أكل حق أحد.

وفى حقيقة الأمر فإنه كان يأكل حق الدولة، وحق الشعب، ويفى بحقوق الآخرين، ولهذا السبب فإنه عندما سمع من ابن خالته أنه حصل على منصب الوزارة نظير ثمن كبير، أبدى استعداده للدفع الفورى، وقال له شريكه وابن خالته: إن الأمور تتطلب بعض الصبر حتى تكون هناك فرصة، لكنه رد عليه بأنه يريد حجز موقع وزارى فى أقرب تعديل وزارى، وأنه لا يمانع فى أن يدفع من الآن، وهكذا كان صاحبنا ملك العمولات على أول القائمة التى ستحتل مقاعد الوزارة فى حكومة رجال أعمال مطورة.

(٢)

وقد أجاد ملك العمولات اختيار الوزارة التى سيسترد من موازنتها ما دفعه من عمولات وثمن، واستطاع أن يوجه تلك الوزارة لخدمة مصالحه المباشرة فى خلال شهور قليلة حتى

أصبحت الوزارة منجما له، باعها ما لا تحتاجه، واستحوذ على اعتهاداتها لشركاته، وقدم لها الماكينات الكبيرة التى لاتناسبها وقطع الغيار التى لا تحتاجها، واستنزف موازنتها، وبدأ مشروعات لا علاقة لها بعمل الوزارة لكنها كانت كفيلة بأن تدر عليه عمولات، فطور طريقًا كان قد تم تطويره لتوه، والتفت إلى كيانات فى الموانئ والكبارى والمحطات والأرض الفضاء، فحولها جميعا إلى روافد للمنجم الكبير الذى نهبه.

واستغل موقعه فى الاستيلاء على بنك، ولم يدفع فى هذا البنك إلا بعض ما اكتسبه من العمولات التى ساقها إليه موقعه الوزارى.

(٣)

وظل صاحبنا يسابق الدنيا فيما يحصل عليه من هذه الوزارة التى دفع ثمنها مقدما حتى إذا فوجئ بضرورة الخروج من الوزارة حسب ما أنفق وما حصل، فوجد نفسه رابحا، فقال لنفسه مقولة طورها من مقولة كان والده قالها من قبل، وكان والده يقول: «إن التوكيلات أربح من التجارة».

أما هو فقال: «إن العمولات أربح من التوكيلات».

ومن العجيب أن النائب العام لم ينظر فى أى ملف له حتى الآن.

■ ■ ■

الفصل الثامن والعشرون

أصبحوا ينكرون أنفسهم

(١)

كان أحد وزراء عهد مبارك يصور نفسه خالدا فى منصبه إلى أن تقوم الساعة، وكان يصور المنصب الذى وجد منذ أكثر من ستين عاما وكأنه لم يوجد إلا له، وبرغم أنه ولد بعد مولد الوزارة التى تولاها، فقد كان يتصور أن الوزارة ولدت لأجله، وأنها وجدت قبله كى تتأهل له كى يشغلها حين يريد، وكان يقول: إنه كان بإمكانه أن يقتطف هذه الوزارة قبل اقتطافه لها بسنوات، لكنه كان يريد أن يأخذ حظه من السوق.

فلما أدرك من السوق ما لم يدركه غيره رحب بتولى الوزارة، ولما قبلها بدأ سياسات تدمير لم تشهدها وزارة مماثلة على مدى التاريخ، وكان قادرا على الكذب، والتزوير، والخداع البصرى، والخداع السمعى بدرجات لم يصل إليها قبله أحد آخر.

وكان مزورا من الطراز الأول، وكان فى أحاديثه العامة يتباهى (دون أن يدرى) بقدرته على التزوير، وتصادف أن سمعته فى أول عهده فى محاضرة يكذب علنا، ويناقض ما قاله قبل دقيقة واحدة، فرفعت صوتى مظهرا ما ذكره من التناقض، فما كان منه إلا أن اعتذر على الملإ اعتذارا سريعا وخاطفا ليواصل ما بدأه من الكذب.

(٢)

أسس هذا الوزير مكتبا للأكاذيب، وعهد به إلى شخص لا يقل عنه فجرا ولا كذبا، وخصص لهذا المكتب ميزانيات مفتوحة كان يجبر الشركات المتعاملة مع وزارته على تمويلها،

وكان مدير هذا المكتب يتناول الآلاف المؤلفة دون إيصالات، وينفق منها بإيصالات حتى إنك لو حصرت ما أنفقه من ملايين لارتعت كيف أن هذه الملايين لم تسجل فى دفاتر الواردات أو الإيرادات.

كانت صورة الوزير إذا ظهرت فى محلها أو فى غير محلها من الصحافة، تستدعى صرف مكافأة فورية حسب حجمها، لهذا كان بعض الإعلانيين (ولا نقول بعض الإعلاميين) يتفننون فى وضع صورة هذا الوزير على ما يخصه وما لا يخصه، كما كانوا يتفننون فى خلق روايات عن ذكائه، ونشاطه، وتيقظه، وتحفزه.. إلخ.

(٣)

كان الوزير يتصور أنه ملك الدنيا بما فيها، وكان قادرا على أن يوحى للناس بأنه قادر على كل شىء، وأن أحدا لن يلحق به لا من القضاء.. ولا من الفضاء.

ووقعت الواقعة،أى الثورة، فإذا بالوزير وبمعاونيه يسلكون مسلكين متناقضين:

- فهم يفخرون علنا بأنهم رتبوا أوراقهم جيدا بحيث فشلت النيابة العامة والكسب غير المشروع فى إثبات شىء عليهم، مع أن التحقيقات لم تنته بعد.
- أما المسلك الآخر فإنهم ينكرون أنفسهم تماما، وينكرون أنهم شغلوا هذه المناصب، وكأنما لم يكن الوزير يظهر فى الصحافة اليومية خمسين مرة كل يوم حتى لا تكاد صحيفة تنشر له أقل من ٣ صور فى اليوم.

أما اليوم فإنه يكاد يقول: إنه لا يوجد أحد يحمل هذا الاسم الذى هو له.

■ ■ ■

الفصل التاسع والعشرون

إلى هذا الحد
وصل فُجر الوزير الصالح

(١)

فى الأسبوع الذى سبق اندلاع ثورة ٢٥ يناير، نشرت «الأهرام» إعلانا مميزا، أى موضوعا فى برواز سميك من الخطوط السوداء، ومكتوبا بأبناط خاصة هى أضعاف بنط الصحافة العادى، وتضمن هذا الإعلان رغبة إحدى وزارات الدولة فى أن تسند عملية تنظيف مبناها إلى شركة متخصصة فى تنظيف المبانى بصفة يومية، على أن تشمل عملية التنظيف هذه المبنى الرئيسى الصغير المكون من دورين، ومبنى آخر يقع بالقرب منه، وعلى أن تقدم العطاءات بالطريقة الحكومية، أى فى مظروفين.. إلخ، وحدد الإعلان موعدا لتقديم العطاءات وفتح المظاريف.. إلخ.

لست أدرى ماذا تم فى هذا الإعلان، لكنى أعتقد أنه كان من علامات الساعة.. أى من علامات نهاية النظام.

لا تندهش إذا علمت أن الوزير المسئول عن وزارة الدولة هذه، وعن هذا الإعلان، كان هو بالذات أكثر الوزراء معرفة بحجم السعاة وعمال النظافة فى دواوين الوزارات المختلفة، وكان يعرف أن هناك فائضا كبيرا فى هذا العدد، وأن هذا العدد قابل للزيادة حين ينضم إليه مَنْ يتحول إلى الخدمات المعاونة، أى من انتهت علاقته بحرفة كان معينا عليها وانقرضت (على سبيل المثال أن يكون هناك مجموعة من البستانيين فى مصلحة حكومية كانت ذات حديقة ثم فقدت الحديقة بانتقالها إلى شقة فى عمارة وهذا كثير).

(٢)

على الرغم من إدراك الوزير لهذا الحجم الزائد من عمال الخدمات المعاونة فى الجهاز الحكومى، فإنه فضل أن يلجأ إلى شركة وطنية أو أجنبية تقوم له بمهمتهم، بينما يحولهم هو بفضل سياسته هذه إلى أنصاف بلطجية، أو أنصاف مجرمين.

لهذا لم يكن غريبا أن تندلع الثورة فى الأسبوع نفسه الذى وصل فيه الفُجر إلى هذا الحد..

ومن الطريف أن الوزير الذى صنع هذا لايزال يصور نفسه مصلحا، وأن بعض ذوى النية يظنونه صالحا.

وربما أنه كان من أقل الفاسدين فسادًا فما بالك بالمفسدين الكبار؟!!

■ ■ ■

الفصل الثلاثون

مركز تحديث الصناعة شيطان!

(١)

قرأت الجماهير اسم هذا المركز كثيرا منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وهى لا تكاد تعرف أن هذا المركز كان سببا من الأسباب العميقة لحدوث الثورة.

كان هذا المركز بمثابة أكبر معول فى هدم قطاع الأعمال العام، أو القطاع العام، أبدأ فأقول: إنى لا أدافع عن فساد القطاع العام، فقد كنت ولا أزال ضد هذا الفساد، وضد المحسوبية التى جعلت الفساد سمة لهذا القطاع، وأثنى فأقول: إنى لست من السذاجة بحيث أطالب باستبقاء القطاع العام كما هو من دون تحديث فى الأساليب والتكنولوجيا، بما يضمن له الاستمرار والمنافسة، بل إنى أطلب من المجتمع أن يعمل بكل الوسائل على تحقيق هذه الاستراتيجية، ومع هذا فمن حق المجتمع على نفسه أن يصفى الشركات الخاسرة التى أصبحت غير ذات موضوع فى مجتمع متقدم.

(٢)

هكذا يبدو أن وجود مركز لتحديث الصناعة بالعلم والتكنولوجيا والتمويل أمر ضرورى، لكن الدولة أنشأت هذا المركز وجعلته تابعا لوزارة الصناعة والتجارة المصرية، وليس الإسرائيلية، ومع هذا فقد نصت فى قانون إنشائه على منع هذا المركز من تقديم خدماته وتمويله للقطاع العام، وقطاع الأعمال العام، والمؤسسات الحكومية، أى أن هذا المركز أنشئ ليحدث ما هو بعيد عن المال العام من أجل إضعاف ما هو من المال العام.

نقرب التشبيه بعض الشيء فنقول: إن الدولة أمرت بإجراء رأفة فى الامتحان على أن تستفيد منها (وبلا حدود) مجموعة بعينها هم أبناء القطة البيضاء، على أن تمنع منها (تماما) أبناء القطة السوداء، أليس المقصود إذن هو رسوب أبناء القطة السوداء، أو تأخرهم فى الترتيب التنافسى؟

(٣)

هل يحتاج هذا الأمر شرحا بعد ذلك؟

هل يجوز أن يبقى قانون هذا المركز على نحو ما صدر به من برلمان منتخب حقيقة، لكنه لم يكن واعيًا لهذه التفاصيل المروعة على هذا النحو؟

هل يمكن لحكومة تحترم نفسها، وتحترم المال العام الذى تحصل منه على حصتها فى الربح، وحصتها فى الضرائب والتأمينات والتبرعات، أن تحرم المال العام من دعم مستحق، ومن ربح شرعى؟

وبرغم هذا الفساد وهذه الخيانة كلها بقيت صناعات كثيرة مملوكة للمال العام.. هنا وهناك.

■ ■ ■